وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعةيحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم:العلوم الاقتصادية

الموضوع:

دراسة قياسية لأثر مؤشرات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1996-2017)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

إعداد الطالبين:

- عطة عبد الحق
- بويوسفي عبد الحق

الأستاذ المشرف:

الدكتور: تهتان موراد

أعضاء لجنة المناقشة:

- أ.د/ رتيعة مُحَمَّد.....رئيسا
- أ.د/تهتان موراد.....مشرفا
- أ.د/صغيري سيد علي.....مناقشا

السنة الجامعية: 2018-2019

شكر و تقدير

نشكر الله عزّ وجلّ على أن وفقنا لإتمام هذا العمل..

كما نوجه شكرنا إلى الاستاذ الفاضل:

"تهتان موراد"

الذى تفضل بالإشراف على هذه المذكرة ولما منحنا من جهد ووقت وتوجيهات ودعم لإنجاز هذه المذكرة، فله منا فائق التقدير والامتنان فجزاه الله عنا وعن طلبة العلم كل الخير.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى أساتذة أعضاء اللجنة المناقشة الذين وافقوا على مناقشة هذه المذكرة.

كما نشكر جميع الأساتذة الذين قاموا بتدريسنا في تخصص اقتصاد كمي، وكل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

إهداء

بعد الصلاة والسلام على أشرف خلق الله وعلى آله وصحبه أجمعين، يارب اذا أعطيتني قوة فلا تأخذ عقلي

وإذا أعطيتني نجاحا فلا تأخذ تواضعي ، واذا أعطيتني تواضعا فلا تأخذ اعتزازي بكرامتي . يارب لا تدعني

أصاب بالغرور إذا نجحت ولا بالبأس إذا فشلت.أهدي هذا العمل المتواضع إلى المرأة التي لقنتني أول درس في الحياة" **يا بني العلم مملكة والأخلاق تاجها**"."**أمي الغالية** " منبع الحب والحنان الذي يشبع دائما تطلعي للنجاح.... إلى الرجل الذي أنار دربي بالنصح والتوجيه والإرشاد. " **يا بني العلم نضج ووعي ورشاد وليس قبح**

وزيغ وفساد " هذا الذي وفى ويوفي بواجبات الأبوة"**أ بي العزيز** "أطال الله في عمره....إلى كل إخوتي ، وكل من يحمل اسم العائلة...إلى عبد الواحد ، عبد المالك أطال الله في عمرهم .

الى شريكي في هذا العمل إلى" **بويوسفي عبد الحق** ..."إلى أجمل وأحلى ما منحتني الدنيا وأعز من أحببتهم في الله زملائي "كمال ، سفيان ، عبد القادر حسان، عز الدين، هشام، سليمان، مُحَمَّد، يونس علاء الدين يوسف، عمار ... الى كل طلبة السنة الثانية ماستر اقتصاد كمي ،الى من تقاسمت معيهم مر الحياة وحلوها أبناء عمي " سيد علي، رابح، فيصل ، شمس الدين ، زهير، مهدي ، ناصر ، الطيب ، عبد الهادي .....إلى

الى زوجتي الغالية" خولة "

كل من تحملهم ذاكرتي ولم تحملهم مذكرتي وأخيرا إلى النفوس الطيبة والإرادات الخيرة التي وقفت إلى جانبي عبر مشوار بحثي المتواضع هذا ، من أساتذة ، وزملاء خاصة الذين يلتمسون الطريق المستقيم لبناء جديد وجميل على أساس الإيمان والعلم والمعرفة لهؤلاء جميعا وبكل صدق أتمنى التوفيق التام في جميع المهام لهم وإلى الأستاذ المشرف على بحثنا"تهتان موراد "ولكم مني السلام الحار في ختام هذا المشوار البار .

عطـــــــــــة عبد الحـــــق

إهداء

إلهي لا يطيب الليل إلّا بشكرك و لا يطيب النهار إلّا بطاعتك..... و لا تطيب اللّحظات إلّا بذكرك..... و لا تطيب الآخرة إلّا بطاعتك..... و لا تطيب الجنة إلّا برؤيتك الله جلّ جلاله إلى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة ..... و نصح الأمة .... إلى نبي الرحمة و نور العالمين

سيدنا محمّد ﷺ

إلى من تحمل مشاق الحياة ..... إلى تاج رأسي..... إلى القلب الرؤوف..... الذي كان لي عونًا في الحياة..... إلى من مهد طريق النجاح أمامي ..... إلى من تعب من أجل تعليمنا

أبي الغالي نسأل الله عز وجل أن يتغمده برحمته الواسعة

إلى التي منحتنا عطر الحياة ..... إلى الوردة التي ليس لها نظير ..... إلى التي إحترقت من أجل أن تنير لنا دربنا ..... إلى التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها ..... نورنا في الوجود

والدتي الغالية

إلى التي منحتنا عطر الحياة ..... إلى الوردة التي ليس لها نظير ..... إلى التي إحترقت من أجل أن تنير لنا دربنا ..... إلى التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها ..... نورنا في الوجود

والدتي الغالية الثانية نسأل الله عز وجل أن يتغمدها برحمته الواسعة

إلى إخوتي وأخواتي "عامر ، إبراهيم ، حليمة ، سارة"

إلى جميع الأصدقاء و الزملاء" عبد الحق ، سليمان ، محمّد ، الحاج ، حمزة ، حكيم ، حسان ، كمال ، سفيان ،عبد القادر ، علي ،بوبكر ،محمّد ، علاء الدين ، عز الدين ،عامر ،

أهدي هذا العمل المتواضع إلى كل من ساندني من قريب أو من بعيد وبالأخص الاستاذ الكريم "تهتان موراد" ولكم مني فائق الاحترام والتقدير .

بويوسفي عبد الحق

بويوسفي عبد الحق

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة الى معرفة اثر متغيرات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1996-2017 مستعملين ادوات القياس الاقتصادي والمتمثلة في طريقة المربعات الصغرى العادية ols، حيث توصلنا الى وجود تأثير ايجابي ومعنوي لكل من متغيرات الصوت والمسائلة ، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فاعلية الحكومة نوعية التنظيم على النمو الاقتصادي، كما توصلنا ايضا الى عدم وجود اثر لكل من متغيري ضبط الفساد وسيادة القانون على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1996-2017.

الكلمات المفتاحية: الحكم الراشد، النمو الاقتصادي، ols ،خلال الفترة من 1996-2017.

Abstract

This study aims to know the effect of good governance variables on economic growth in Algeria during the period from 1996-2017 users of economic measurement tools represented in the ordinary least squares ols way, where we have reached a positive and significant effect for both voice and accountability variables, political stability and absence of violence, The effectiveness of the government and the quality of regulation on economic growth. We also found that there is no trace of both the variables of corruption control and the rule of law on economic growth in Algeria during the period 1996-2017.

Key words: high governance, economic growth, ls, during the period 1996-2017.

محتوى البحث

البسملة

شكر وعرفان

الاهداء

محتوى البحث.....III-I

قائمة الجداول.....IV

قائمة الاشكال البيانية.....IV

قائمة الملاحق..... V

مقدمة عامة..... أ-ب

الفصل الاول: الاطار النظري للحكم الراشد وآليات تطبيقه في الجزائر 01

تمهيد.....02

المبحث الاول: نظرة عامة حول الحكم الراشد 03

المطلب الاول: تعريف الحكم الراشد.....03

المطلب الثاني: اسباب ظهور الحكم الراشد.....05

المطلب الثالث: ابعاد الحكم الراشد.....08

المبحث الثاني: مكونات ومعوقات ومؤشرات الحكم الراشد وكيفية قياسه.....12

المطلب الاول: مكونات الحكم الراشد.....12

المطلب الثاني: معوقات الحكم الراشد.....13

المطلب الثالث: مؤشرات الحكم الراشد.....16

محتوى البحث

المطلب الرابع: قياس الحكم الراشد.....18

المبحث الثالث: آليات تطبيق الحكم الراشد في الجزائر 18

المطلب الاول: استراتيجية الحكم الراشد في الجزائر.....18

المطلب الثاني: عيوب تحقيق الحكم الراشد في الجزائر.....21

خلاصة الفصل.....23

الفصل الثاني: مفاهيم اساسية حول النمو الاقتصادي.....24

تمهيد.....25

المبحث الاول: ماهية النمو الاقتصادي.....26

المطلب الاول: تعريف النمو الاقتصادي.....26

المطلب الثاني: محددات وانواع النمو الاقتصادي وطرق قياسه.....27

المطلب الثالث: التمييز بين النمو الاقتصادي و التنمية.....32

المبحث الثاني: النظريات التقليدية للنمو الاقتصادي.....34

المطلب الاول: النظرية الكلاسيكية.....34

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي عند الكنزيين..... 37

المبحث الثالث: نظريات النمو النيوو كلاسيكية ونظرية النمو الداخلي 40

المطلب الاول: النمو الاقتصادي عند النيوو كلاسيك 40

المطلب الثاني: نماذج النمو الداخلي.....44

خلاصة الفصل.....49

محتوى البحث

الفصل الثالث: دراسة قياسية لتأثير مؤشرات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي.....50

المبحث الاول: العلاقة بين مؤشرات الحكم الراشد والنمو الاقتصادي.....51

المطلب الاول: علاقة مؤشري الصوت والمساءلة والاستقرار السياسي بالنمو الاقتصادي.....51

المطلب الثاني: علاقة مؤشري فعالية الحكومة ونوعية التنظيم بالنمو الاقتصادي 52

المطلب الثالث: علاقة مؤشري سيادة القانون ومكافحة الفساد بالنمو الاقتصادي.....53

المبحث الثاني: الدراسات التطبيقية للنمو الاقتصادي والحكم الراشد.....54

المطلب الاول: الدراسات السابقة لموضوع النمو الاقتصادي والحكم الراشد.....54

المطلب الثاني: مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة المحلية.....59

المبحث الثالث: الدراسة القياسية 61

المطلب الاول: التعريف بالمتغيرات والنموذج 61

المطلب الثاني: البيانات وحدود الدراسة 62

المطلب الثالث: علاقات الارتباط ما بين المتغيرات.....63

المطلب الرابع: تقدير وتحليل النتائج.....64

خلاصة الفصل.....70

الخاتمة العامة.....71

قائمة المراجع 75

قائمة الملاحق.....81

فهرس الجداول، الاشكال والملاحق

1- الجداول :

الرقم	العنوان	الصفحة
1.1	يوضح الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	33
2.1	مقارنة بين الدراسات السابقة المحلية والدراسة موضوع البحث	60-59
3.1	مقارنة بين الدراسات السابقة الاجنبية والدراسة موضوع البحث	61
4.1	يوضح علاقة الارتباط بين المتغيرات	64-63
5.1	يبين نتائج التقدير	64
6.1	يوضح معنوية المتغيرات المدروسة	65
7.1	يبين لنا قاعدة اتخاذ القرار	68

2- الاشكال:

1.2	مكونات الحكم الراشد	13
2.2	شكل بياني لمعادلة صولو	43

3- الملاحق:

01	معطيات الدراسة	81
02	علاقات الارتباط ما بين المتغيرات	81
03	نتائج التقدير	82
04	اختبار داربن واتسون	82
05	اختبار عدم ثبات التباين	82
06	اختبار التوزيع الطبيعي	83
07	اختبار مشكلة التعدد الخطي	83
08	اختبار استقرارية النموذج	83

مقدمة

شهدت العقود الاخيرة من القرن الماضي توجها اصلاحيا عالميا شمل مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وجاء هذا التوجه متزامنا والتغيرات المتسارعة التي شهدها الاقتصاد العالمي من جهة، وما ترتب عليه من انهيار الحواجز بين الدول، وعولمة الانشطة والمعاملات الاقتصادية وتزايد المنافسة والتحرير التجاري والمالي، ومن جهة اخرى حدوث تدهور ملحوظ في النمو الاقتصادي والاداء التنموي في الدول النامية عموما ودول منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا خصوصا، ما جعلها تعيش حالة من الركود الاقتصادي.

وقد ساهم في الدعوة لهذا الاصلاح مجموعة من المنظمات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والتي ركزت على جودة ادارة الحكم، بعد ما اثبتت التجارب ان الجهود المبذولة والمتمثلة في تقديم القروض والمساعدات لتلك الدول لتحسين مستويات التنمية بها غير كافية لتحقيق ذلك، وان ندرة الموارد ليست فقط ما تعاني منه هذه الدول من مشاكل، فسوء التسيير وهيمنة الفساد على المؤسسات الحكومية، وضعف الانظمة القانونية وغياب الشفافية في ادارة وتسيير موارد الدولة هو المشكل الرئيس الذي وجب القضاء عليه لضمان تحقيق التنمية في هذه الدول، ومن هذا المنطلق جاءت الدعوة الى ارساء مبادئ للحكم الراشد تهدف الى الادارة الجيدة لموارد الدولة وضمان الاستغلال الامثل لها، واتخذ موضوع الحكم الراشد منذ ذلك الحين اهمية بالغة، حيث اصبح من اولويات صانعي القرار واصبح الحكم الراشد عنصرا فعالا في تحويل النمو الى تنمية مستدامة تتوخى قدرا من العدالة، المسائلة، الشرعية، التمثيل وتستجيب لتطلعات المواطنين وتلبي حاجيات الطبقات الفقيرة.

فوجود عجز في تسيير شؤون الدولة والمجتمع أدى الى بروز معايير الحكم الراشد حيث احتلت مكانة رفيعة داخل اجهزة الدولة ومؤسساتها السياسية، الاقتصادية ومؤسسات المجتمع المدني، وتعتبر الجزائر من بين الدول التي احتل الحكم الراشد فيه رأس الاولويات الاقتصادية مع الاصلاح المؤسساتي، حيث وعت بأهمية الحكم الراشد وسعت الى ارساء اسسه، من خلال الآليات والمعايير التي تبين مدى تجسيد حكم راشد فعال.

إشكالية الدراسة:

"ما هو أثر مؤشرات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الزمنية من 1996 الى غاية 2017؟"

ولمعالجة هذه المشكلة تمت صياغة الاسئلة الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم الحكم الراشد؟ وما هي مؤشراته؟
- ما هو واقع تطبيق مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر؟
- كيف يمكن لمؤشرات الحكم الراشد ان تؤثر على النمو الاقتصادي؟

الفرضيات:

- انتهاج الحكم الراشد يؤدي الى تفعيل السياسات التنموية الشاملة وتجسيد الديمقراطية ومحاربة الفساد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر.
- انعدام آليات الرقابة والمسائلة قد تؤدي الى تدني الاداء التنموي في الجزائر.
- توجه الدولة الى الاخذ بآليات الشفافية والمسائلة وحكم القانون في اطار الحكم الراشد قد يؤدي الى خلق اداء تنموي فعال.

أهمية موضوع الدراسة:

تبرز أهمية الموضوع من خلال الاهمية البالغة لمتغيرات الدراسة والمتمثلة في معايير الحكم الراشد والنمو الاقتصادي وهذا من خلال اهمية معرفة العلاقة بينهم في الجزائر، ومن ثم معرفة مدى مساهمة تطبيق آليات الحكم الراشد في الجزائر.

كذلك لمعرفة مساهمة آليات الحكم الراشد في تطور النمو الاقتصادي، بالإضافة الى اكتشاف طبيعة تأثير كل المؤشرات مجتمعة.

أهداف الدراسة:

- توضيح مفهوم الحكم الراشد واهم مكوناته وعلاقته بالنمو الاقتصادي؛

- مدى توفر آليات الحكم الراشد في الجزائر؛

- التحقق من ان الحكم الراشد يمكنه تفسير النمو الاقتصادي.

دوافع اختيار الموضوع:

– يعتبر النمو الاقتصادي من اهم المؤشرات للدلالة على مستويات التطور الاقتصادي ، ومستوى التقدم للبلاد ، وعليه تسعى جل الدول للبحث عن زيادة معدلات نموها ولا يتحقق ذلك الا بادراك العوامل المفسرة له ومن بينها آليات الحكم الراشد .

– الرغبة الذاتية في البحث في مجال التحليل القياسي للظواهر الاقتصادية .

–معرفة مدى تأثير مؤشرات الحكم الراشد في النمو الاقتصادي .

المنهج المتبع:

تعتمد هذه الدراسة على عدة مناهج، فلقد استخدمنا المنهج الوصفي فيما يخص مختلف النظريات والنماذج الاقتصادية، بالإضافة الى اعتمادنا على المنهج القياسي او الكمي في الدراسة القياسية لأثر آليات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي في الجزائر، كما اعتمدنا على ادوات وطرق الاقتصاد القياسي للقيام بالدراسة القياسية للحكم الراشد على النمو الاقتصادي وبناء النماذج الاقتصادية واختبارها، واستعنا ببرنامج EVIEWS10 لتقدير النماذج القياسية وللقيام بمختلف الحسابات والاختبارات الاحصائية على النماذج المقدرة.

حدود ومجال الدراسة:

– **الحدود الموضوعية:** ويتمثل في موضوع اهتمام الدراسة وهو آليات الحكم الراشد والنمو الاقتصادي.

– **الحدود المكانية:** دولة الجزائر

– **الحدود الزمانية** : من سنة 1996 الى غاية سنة 2017.

الدراسات السابقة:

– دراسة لياس شوبار وجوادي عصام ، الحكم الراشد والنمو الاقتصادي في الدول العربية باستعمال بيانات بانال ، مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية ، العدد الثالث ، جامعة مُحَّد بوضياف المسيلة .

حيث خلصت هذه الدراسة الى وجود اثر ايجابي ومعنوي لكل من متغيري الاطر التنظيمية وحكم القانون على النمو الاقتصادي، وعدم وجود اثر لكل من الصوت والمساءلة ، الاستقرار السياسي ، فعالية الحكومة ، مكافحة الفساد على النمو الاقتصادي خلال الفترة من 2000–2012.

– دراسة مازوزي عبد الهادي ، اثر آليات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة بعض الدول العربية للفترة 1996-2015.

حيث خلصت الدراسة الى ان اثر آليات الحكم الراشد قصير المدى على النمو الاقتصادي

– دراسة بسام عبد الله البسام ، الحوكمة الرشيدة دراسة حالة العربية السعودية ، بحث مقدم في مجلة البحوث اقتصادية عربية ، العددين 68-67 بمعهد الإدراة العامة بالرياض السعودية 2014.

حيث خلصت الدراسة الى انه لا توجد علاقة قوية بين النمو الاقتصادي وتحقيق مستويات متقدمة من الحاكمية الرشيدة على الاقل في المدى القصير .

الفصل الاول: الاطار النظري للحكم الراشد وآليات تطبيقه في الجزائر

تمهيد:

ان مطلب ترشيد الأنظمة أصبح الغاية الاسمى لكل الشعوب والمجتمعات التواقة الى العيش في بيئة يسودها العدل والمساواة، بيئة قادرة على توفير حاجيات الجيل الحاضر دون التعدي على حقوق ومصالح الاجيال القادمة، غير ان المتمعن في الواقع العالمي عامة والواقع العربي خاصة يجد ان نظمها السياسية بعيدة كل البعد عن تحقيق الرشادة، وهذا ما جعل من دعوة العديد من المؤسسات الدولية والمحلية، والمرجعيات الفكرية الاكاديمية، ومنظمات المجتمعات المدنية والشخصيات العالمية والوطنية الداعية الى ضرورة ترشيد انظمة الحكم تبقى ذات طبيعة نظرية بعيدة عن الممارسات الفعلية الواقعية، غير ان هذا التباين بين القول والفعل لا يمنعنا من محاولة دراسة الحكم الراشد كآلية لإصلاح الادارة المحلية وذلك من خلال تحديد مفهومه وابعاده ومؤشراته.

الفصل الاول: الإطار النظري للحكم الراشد

المبحث الاول: نظرة عامة حول الحكم الراشد

المطلب الاول: تعريف الحكم الراشد

لقد حظي مصطلح الحكم باهتمام متزايد خلال السنوات الاخيرة حتى اصبح تحسينه موجودا في جدول اعمال الدول وعلى لسان اغلب السياسيين ورجال الاقتصاد والقانون، ولا يوجد اتفاق على تعريفه وتحديد مكوناته بسبب تداخل هذا المفهوم مع عدة مفاهيم ومصطلحات أخرى مثل الحكومة يضاف إلى هذا أيضا غياب ترجمة موحدة ودقيقة مرادفة للمصطلح الى اللغات الأخرى، وبالرجوع الى أصل المصطلح ولو بشكل مختصر نجد كلمتين (Gouvernance) مشتقة من (Gover) والتي تعني في آن واحد الحكم بمعنى ممارسة السلطة وكذا الرقابة والتوجيه[1].

أما في العربية فنجد ان المصطلح الثلاثي (حكم) له كلمات متعددة تتعلق بجوانب مختلفة في نسق الحكم بالمعنى الحديث والتي تضفي على المفهوم جلال العلم والحكمة والعدل والمساواة على أساس من القواعد القانونية[2].

وقد حدد برنامج الامم المتحدة الانمائي 1997 الحكم الراشد بأنه ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون بلد ما على كافة المستويات.

وهو يشمل الآليات والإجراءات التي يحرك عبرها المواطن والمجموعات مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويحلون خلافاتهم، ويعمل الحكم الراشد على تخصيص الثروات وادارتها لتلبية الحاجات الجماعية ويتميز بالمشاركة والشفافية وحكم القانون والعدالة والمساواة [3].

أما فيما يخص البنك الدولي فهو أول من بادر باستخدام مقادير ومعايير ومبادئ الحكم الراشد بشكل واسع كآلية لاستدامة التنمية وهذا على إثر دراسة حول الازمة الاقتصادية في افريقيا سنة 1989 اذ عرفه بصفة عامة على أنه ممارسة للسلطة السياسة لإدارة شؤون الدولة، فالحكم الراشد مرادف للتسيير الاقتصادي الفعال الذي

[1] الجابري محمد عابد، " هل يمكن الانتقال الى الليبيرالية الجديدة في بلد متخلف ؟ مناقشة مفاهيم " مجلة البرلمان العربي، اتحاد البرلمان العربي، ع 81،السنة 2001، تشرين الاول / اكتوبر 2001، ص 08.

[2] برنامج الامم المتحدة الانمائي " تقرير التنمية الانسانية العربية " المكتب الاقليمي للدول العربية، الامم المتحدة، نيويورك، 2002 ،ص102.

[3] أمين عواد المشاقبة و المعتصم بالله داود علوي، الاصلاح السياسي والحكم الرشد (إطار نظري)، دار الحامد للنشر و التوزيع، الاردن،ص56.

يسعى للإجابة عن مختلف الانتقادات الخاصة والموجهة للدول والمؤسسات التي تشكك في الاصلاحات الهيكلية.

يؤكد العديد من الباحثين والدارسين لشؤون الحكم والتنمية على انه ورغم تعدد المجالات والتخصصات العلمية التي تتناول موضوع الحكم الرشيد، إلا ان هذا المفهوم لا يعني نفس المفهوم في العلوم الاجتماعية، وعلى العموم فهو يخضع الى ثلاث استعمالات:[1]

1 – الاستعمال الاول: عند الاقتصاديين الامريكيين، ويركز هذا الاتجاه على ضرورة التنسيق لتعظيم فعالية وارباح الشركة.

2 – الاستعمال الثاني: عند علماء الاجتماع الاقتصاديين، ويتعدى هذا الاتجاه قضية تعظيم فعالية الشركة الى الاهتمام بصراعات السلطة، وعمل المجموعات الاجتماعية، وآليات الضبط الذاتي في الدولة.

3 – الاستعمال الثالث: عند علماء السياسة، ويتطور هذا المنظور الى عملية التنسيق بين مختلف الفاعلين الرسميين وغير الرسميين من أجل المصلحة العامة، سواء داخل الحكومة او خارجها، وعليه فالحكم الرشيد يتعلق بالنظام السياسي في المجتمع ككل، ولكن رغم هذا فهذا لا ينفي وجود الصلة بين المفاهيم او الاستعمالات الثلاثة فيما بينها.

وعرف البنك الدولي الحكم الراشد ايضا بانه الحالة التي من خلالها يتم ادارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المدني بهدف التنمية [2].

و في آخر تعريف له للمصطلح قدمه على النحو التالي " الحكم الراشد يتضمن العمليات والمؤسسات التي تمارس من خلالها السلطة في بلد ما، معتمدة في ذلك على التسيير الاقتصادي الحسن للمؤسسات واختيار السياسات وتنسيقها من اجل تقديم خدمة جيدة و فعالة" [3].

[1] نعمان عباسي، " الحكم الراشد و اولوية ترتيب المشهد النخبوي في الجزائر "، مجلة الباحث الاجتماعي، عدد 10 (جامعة الجزائر: طبع ورقلة سبتمبر 2010، ص ص 117 – 118.

[2] بوزيد سايح بوزيد ، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية حالة الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان ، الجزائر، 2013، ص127.

[3] Daniel Kaufmann :"Repenser la governance :dialoguesur governce et développement au moyen oréant et en Afrique du sud " (paris – Bayrout – Rabat et washinton : ac 21/11/2003) ، p3 .

و قد عرف صندوق النقد الدولي الحكم الراشد بأنه الطريقة التي بواسطتها تسير السلطة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لمنظمة ما لخدمة التنمية وذلك باستخدام طرق فعالة في التسيير بأقل التكاليف وتحقيق أكبر المنافع [1].

أما لجنة الحكم العالمي فقد عرفت الحكم الراشد بأنه:" مجموع الطرق والاساليب المشتركة بين الدولة والمواطنين والخواص من أجل تسيير شؤونهم المشتركة بطريقة مستمرة على أساس من التعاون والتوفيق بين المصالح المتفق او المختلف عليها من أجل الخير العام " [2].

و قد ارتكزت نظرية الحكم الراشد في الاسلام على ركيزتين أساسيتين هما كتاب الله وسنة مُحَمَّد ﷺ، خاصة في مسألة القيم والمبادئ العامة والمعاملات والمقاصد التي تصلح لأحوال وظروف وأزمات الناس، ولم يحاول الخلفاء الراشدين التأسيس لنموذج جديد بعد وفاة النبي ﷺ، تطبيقا لحديثه: " تركت فيكم أمران ما ان تمسكتم بهما لن تظلوا بعدي ابدا كتاب الله وسنتي " وتجربة الخلفاء الراشدين ليست تجربة شاذة في التاريخ الاسلامي لم تأتي بعدها تجربة تماثلها، بل على العكس تماما انطلاقا من ان القانون الإلهي للحكم الرشيد يقتضي تكرار الحالة متى استوفت الشروط كالعدل والامانة، النزاهة والوفاء، والشورى الاسلامية، وعلى سبيل المثال عهد عمر بن عبد العزيز والذي لقب بخامس الخلفاء الراشدي[3].

أما في الجزائر فيعتبر القانون التوجيهي للمدينة 06/06 اول تشريع جزائري تحدث عن الحكم الراشد واعتبره في مادته الثانية ضمن الفقرة السابعة من المبادئ العامة لسياسة المدينة: " الحكم الراشد الذي بموجبه تكون الادارة مهتمة بانشغالات المواطنين وتعمل للمصلحة العامة في اطار الشفافية " [4].

المطلب الثاني: **أسباب ظهور الحكم الراشد**

ظهر مفهوم الحكم الراشد متأثرا بجملة من العوامل الداخلية والخارجية، والتي يمكن ايجازها فيما يلي:[1]

---

[1] بوزيد سايح، مرجع سابق، ص 129.

[2] وليد خلاف، " دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي "، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، فرع الديمقراطية والرشادة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009– 2010، ص 24.

[3] ابرادشة فريد، الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد و التعددية الحزبية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية فرع العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3 كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، جوان 2014، ص ص 35 -36.

[4] المادة 02 من القانون التوجيهي للمدينة 06/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، الجريدة الرسمية ، العدد بتاريخ 12 مارس 2006.

*** العوامل الداخلية والمتمثلة فيما يلي:**

موجة التحرر التي عرفها العالم بعد الحرب العالمية الثانية، سارعت دول العالم المستعمرة الى الحصول على استقلالها الذاتي، وتخلصها من السيطرة الاستعمارية، فباشرت في تأسيس مؤسسات الدولة بنفس النمط والتركيبة الاستعمارية، اي انها كانت عبارة عن ارث استعماري، وفي هذا يرى "حمزة علوي " ان الدولة جاءت الى دول العالم الثالث عن طريق الاستعمار، مما جعل مؤسسات الدولة يغلب عليها الطابع البرجوازي الاستعماري، سواء من ناحية جغرافيتها السياسية وخطوط حدودها، اومن ناحية آلية ادارة الحكم ونمط علاقتها بمواطنيها والتي كانت في مجملها علاقة انفصالية وعمودية دفع الى احتواء المجتمع وضبط حركته، فحافظت بذلك الدول الحديثة النشاءة لاسيما الدول العربية منها على الاسس التقليدية في تسيير انظمة الحكم على الرغم من تغير الاوضاع المحيطة بها، سواء السياسية او الاقتصادية واصبح الاصلاح مما نجم عنه:

- غياب تمثيل حقيقي للشعب؛

- عدم وجود تنظيمات مجتمعية مستقلة، كمنظمات المجتمع المدني؛

- قيام شرعية مبنية على القوة العسكرية او العنف، مما افرز العديد من الازمات كأزمة الهوية، الاقليات؛ ...

كل هذا ولد الحاجة الى ضرورة الاصلاح السياسي الذي يعد ركنا اساسيا لترشيد الحكم، و المناداة بتحقيق سيادة القانون، و الشفافية و المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات، و كفاءة الادارة و المحاسبة [2].

- الإستبداد السياسي:

ان فشل الانظمة في تحقيق الاهداف التي وعدت بها شعوبها، وكذا ضعف القوى الفاعلة في المجتمع، وقيام مواجهة بينها وبين هذه القوى، ادخل شرعيتها في عملية تآكل وزاد من تسلطها وحول زعماءها الى طغاة مارسوا كل انواع القمع والاضطهاد ضد شعوبهم حيث تزامن هذا التسلط مع تعميق تبعية تلك الدول خاصة العربية منها للقوى الخارجية التي لم تكف عن حماية الانظمة الموالية لها مما ادى الى تأزم الاوضاع واستبداد الزعماء وفشل السياسات الى درجة الوصول الى حالة الانسداد السياسي، ما ادى الى ظهور ما يسمى بالنهضة الاصلاحية التي كانت تدعوا الى ضرورة اجراء تغييرات جذرية في الهيكل المؤسسي للدولة، وكذا طرح

[1] سلوى جمعة الشعراوي و اخرون، ادارة شؤون الدولة و المجتمع القاهرة: مركز الدراسات وانتشار الادارة العامة، 2001، ص3.

[2] سلوى جمعة الشعراوي و اخرون، مرجع سبق ذكره، ص7.

سيناريوهات بديلة للإصلاح تشمل كافة الجوانب، واعادة النظر في اجهزة عمل الدولة لتكون اكثر فعالية، وتجسيد الشفافية والمساءلة والمشاركة، في اتخاذ القرارات لتجنب وقوع ازمات قد تؤدي الى اضعاف الدولة.

– استمرار تراجع الاداء الاقتصادي لغالبية الدول النامية:

رغم التقدم الذي حققته الدول النامية في مسيرتها التنموية منذ استقلالها، الا انه لم تصل بعد الى المستوى المطلوب للتنمية، وذلك بسبب استمرار وجود العديد من المعوقات التي باتت حجرة عثرة في الحركة التنموية لهذه الدول، وهذا ما بينته الاحصائيات، فنجد مثلا ان معدل نمو الدخل للفرد العربي خلال العقدين الماضيين، بالإضافة الى زيادة حجم المديونية التي حددت الاستقرار الاقتصادي مما صاحبه ظهور العديد من المشاكل، كقيام قلائل من طرف افراد الشعب للتنديد بالوضعية المزرية، والتي نجم عنها كثرة تغير الهيئات الحاكمة وعدم الاستقرار على برنامج عمل واحد، وتفاقم ظاهرة البطالة والفقر، كل هذا وقف عائقا في سبيل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية، والتي لا يمكن تحقيقها الا بالقيام بعملية واعية ومدروسة ومنسقة لأجل السيطرة الاقتصادية والاجتماعية والعلمية على الموارد المتاحة.

– التغير الذي طرأ على دور الدولة:

حيث تحولت الدولة من فاعل رئيسي ومركزي في تخطيط وصنع السياسات، وممثل للمجتمع في تقرير هذه السياسات وتنفيذها، ووسيط بين الفئات والطبقات في حل النزاعات ومالكة للمشروعات ومسؤولة عن حسن ادارة وعن توزيع الدخل وتقديم الخدمات لتصبح اليوم الشريك الاول في الادارة[1].

*** العوامل الخارجية:**

هناك جملة من المتغيرات التي ساعدت او فرضت تبني مفهوم الحكمانية كمنهج وفلسفة في ادارة شؤون حكم المجتمع والتي نوجزها فيما يلي:

[1] سلوى جمعة الشعراوي و اخرون، مرجع سبق ذكره، ص11.

العولمة :

من بين المصطلحات التي كانت اكثر رواجا في بداية القرن العشرين، نجد مصطلح العولمة الذي عبر عنه الاستاذ " جورج طرابشي " بأنه الظاهرة التاريخية لنهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، ويعرفها بانها استراتيجية تقوم على ثلاث مبادئ وهي:

- نشر الليبيرالية لتشمل كافة النشاطات؛

- تحرير التجارة؛

- فتح الحدود لينجم عنها توسيع التجارة الدولية، والتدفق الحر لرؤوس الاموال والافكار والسلع والخدمات، وزيادة حركات الهجرة مما يؤدي الى تكامل الاقتصاديات والمجتمعات للدول المشاركة فيها؛ فالعولمة كمسار كان لها آثار عميقة سواء على الصعيد السياسي او الاقتصادي او الثقافي او العسكري، وفي اعادة تشكيل خريطة موازين القوى في النظام العالمي، وكذا في مفهوم السيادة الوطنية ونطاق تطبيقه في الداخل والخارج، لتنحصر قوة الدولة خاصة في البلدان الاقتصادية لصالح سيطرة منتجي السلع والخدمات، بالإضافة الى تهديد الثقافة والحضارة الوطنية، من خلال نشر ثقافة كونية أمريكية، ونمط ليبيرالي من الافكار، مما ادى الى ايجاد حالة الاغتراب لدى الفرد، والضغط على الهوية والشخصية الوطنية واعادة صهرها وتشكيلها في هوية وشخصية عالمية، وهو ما ادى الى انتقال مفهوم الحكمانية من المستوى المحلي والوطني الى المستوى العالمي وهو ما فرضته العديد من القضايا التي تتجاوز حدود الدولة الواحدة، كقضية البيئة، الفقر حقوق الانسان، وتنامي دور المنضمات غير الحكومية، والشركات متعددة الجنسيات، والثورة المعلوماتية[1].

المطلب الثالث: أبعاد الحكم الراشد

يرى حسن عبد الكريم بان مصطلح الحكم الرشيد في ترجمته العربية يتضمن ثلاث عناصر او ابعاد، [2] وهي كالآتي: البعد السياسي ثم الاقتصادي والاجتماعي واخيرا البعد الاداري والتقني.

[1] سلوى جمعة الشعراوي واخرون، مرجع سبق ذكره، ص24.

[2] الطاهر سعود "موضوعية ترشيد الحكم في تراثنا العربي الاسلامي: كتاب بدائع السلك في طبائع الملك لابي عبدالله بن الازرق نموذجا " الملتقى الدولي حول الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، الجزء 1، المنعقد بجامعة سطيف يومي 8-9، 2007، مطبعة اقرأ قسنطينة، ص33.

الفرع الاول: البعد السياسي

يتعلق هذا البعد بطبيعة السلطة السياسية ومدى شرعيتها، فلا يتصور ان تكون رشادة من دون منظومة سياسية تقوم على التمثيل الصادق والشرعية الكاملة، لانهما يعبران عن الصلة الصحيحة بين الحاكم والمحكوم، كما يساهمان في التفاعل الايجابي بين الطرفين مما يحقق التعاون والتناصر والانصراف الى خدمة الصالح العام، الذي يحقق في اطاره مصالح الافراد بشكل عام ويضمن حقوق المواطنة للجميع دون استثناء.

وقد تم ادراج هذا البعد في معادلة الحكم الرشيد من خلال مجموعة من المعايير على رأسها الشفافية في تداول المعلومات وحرية تدفقها، الدعوة الى تفعيل مبادئ المشاركة السياسية الشاملة، كطريقة اختيار الحكومات وكيفية استغلال وسائل الاعلام، بالإضافة الى مساعدة القيادات السياسية على اجراء التحولات المرنة والسلسة لانتقال السلطة سلميا [1].

هذا الأمر طبعا لن يتحقق الا في ظل نظام سياسي يحترم القوانين والارادة الشعبية التي اوصلته الى سدة الحكم، وما يحتويه من آليات تساعد على تحقيق الامن والاستقرار المدني الذي يساعد بدوره على الاصلاح واتساع حجم المشاركة السياسية، وذلك وفق الآتي:

– تعتبر الانتخابات البعد الاجرائي للديمقراطية واحد اهم آليات مساهمة المواطن في صياغة السياسات واتخاذ القرارات، فالانتخابات الحرة النزيهة تبين ان السلطة السياسية تستمد من الشعب، كما تعتبر الانتخابات وسيلة رقابية فعالة لتطوير قواعد العمل السياسي؛

– الدولة الحقوقية التي تفرض ليس فقط حقوق المواطنين والحكم بالقانون، و إنما كذلك وجود سلطة قضائية مستقلة وقادرة على فرض وتطبيق القانون، [2] كما تتطلب الدولة الحقوقية احترام حقوق الانسان كحرية التعبير، إنشاء الاحزاب و الجمعيات، حرية التنقل، العمل بحيث يكون احترامها من قبل الجميع وأن تعطى هذه الحقوق للجميع دون تمييز [3]؛

[1] كمال بلخيري ، عادل غزالي ، متطلبات الادارة الرشيدة و التنمية في الوطن العربي ، الملتقى الدولي حول الحكم الرشيد و استراتيجيات التغيير في العالم النامي ، الجزء 1 ، جامعة سطيف يومي 8- 9 ، 2007 ، مطبعة اقرأ قسنطينة ، ص428 .

[2] FNUD, Governane Forsustainab le humain development , op- cit , p 10 .

[3] كمال بلخيري ، عادل غزالي ، مرجع سابق ، ص ص 426 – 428 .

– وجود صحافة مستقلة و منافسة قادرة على تشكيل رأي عام واع ومنتج ومحرك للعملية السياسية وهذه الآلية تدخل في اطار الحريات العامة التي تكفلها دولة الحق والقانون، فالاطلاع على المعلومات يسمح للناس بتفحص اعمال الحكومة بدقة، وخلق الوعي بالقضايا العامة للمجتمع، وكذا تعتبر الصحافة قناة اتصال بين الحكام والمحكومين، كما تسمح بخلق رد فعل بشكل مدخلات للنظام السياسي؛

– توفر هيئة برلمانية ومجالس شعبية منتخبة، تتميز بسلطتها وقدرتها ورغبتها في مراقبة السلطة التنفيذية، فالظروف التي يوفرها نموذج الحكم الرشيد سواء على مستوى الاجراءات او على مستوى الثقافة السياسية السائدة، يعطي للمجالس المنتخبة سواء على المستوى المحلي (المجالس الشعبية البلدية والولائية)، او على المستوى المركزي (البرلمان) قدرة وسلطة رقابية على الاجهزة التنفيذية بما يحقق الشفافية ومحاربة الفساد[1].

الفرع الثاني: البعد الاقتصادي الاجتماعي

ان للبعد الاقتصادي اهميته القصوى في معادلة الحكم الرشيد، فهذا البعد يمثل احد اهم محاور الحكم الرشيد وخطوة أساسية في ارساء دعائم النظام الديمقراطي، ويتلخص المضمون المحوري للحكم الرشيد في المجال الاقتصادي في فكرة انسحاب الدولة من مختلف التعاملات الاقتصادية، وفتح المجال امام اقتصاد السوق الحر، اذ يكمن هذا البعد في سعي مؤسسات الدولة العامة والخاصة الى تحقيق الرشادة الاقتصادية.

كما ان هذا البعد يلعب دورا رئيسيا في الانتقال وتحويل عملية النمو الى تنمية بشرية مستدامة، ولهذا فمن الاهداف والغايات التي يصبوا اليها عالم اليوم هو تجاوز مقاربة تحقيق النمو الى مقاربة تحقيق التنمية الانسانية الشاملة [2].

يتضح مما تقدم بان تطبيق معايير الحكم الرشيد يمكن ان يلعب دورا في تخفيض مخاطر الاستثمار، نظرا للتدفق المستمر للمعلومات حول البيئة الاقتصادية عن طريق الشفافية وهو ما يمكن المتعاملين الاقتصاديين من وضع خطط واستراتيجيات تتناسب وامكانياتهم ولهذا فقد ورد في تقرير التنمية الانسانية العربية لسنة 2004 بان

[1] محمد فيهم درويش، مرتكزات الحكم الديمقراطي و قواعد الحكم الرشيد، الطبعة 1، القاهرة: دار النهضة العربية، 2010، ص 195.

[2] الطاهر سعود، مرجع سبق ذكره، ص36.

الدول العربية تعتبر ضعيفة جدا من حيث توفير المناخ الاستثماري او جلب الاستثمارات الاجنبية وهي تحتل دائما المراتب الاخيرة [1].

و ذلك بإلزام الحكومات بالمعايير الدولية في مراحل التفاوض و ابرام و تنفيذ اي اتفاقية تجارية او اقتصادية او مالية مع محاربة كل مظاهر الفساد الاقتصادي وضمان تدفق المعلومات بكل شفافية عن الوضع الاقتصادي واحترام قواعد المنافسة الاقتصادية لخلق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي [2].

الفرع الثالث: البعد الاداري والتقني

يتعلق هذا البعد اساسا بالإدارة العامة ومدى كفاءة وفعالية موظفيها، فترشيد الادارة العامة وتأمين استمراريتها بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية، يعتمد على الاهتمام بالجهاز الاداري والانظمة والقوانين المعمول بها، والتي تحكم سير العمليات الادارية للتأكد من مدى ملائمتها وقدرتها على تحقيق اهدافها [3].

اذا فهذا البعد يشمل نسق العمل العام الذي من خلاله يتم وضع واعداد السياسات العامة وتطبيقها وتقويمها من طرف الجهاز الاداري، ويتكون هذا النسق من مجموع الوظيف العمومي اي مجموع الموارد المادية والمعنوية والمالية التي وضعتها الدولة بهدف اشباع رضى الاداريين لممارسة نشاطات المصلحة العامة[4].

وعليه يمكن القول ان البعد الاداري للرشادة يعني التسيير العقلاني، الشفاف والعادل للموارد المالية والبشرية للمجتمع، بهدف القضاء على كل اشكال الفساد الاجتماعي والمحسوبية، وتشجيع الديمقراطية المحلية.

ويتطلب مبدأ الرشادة الادارية ضرورة الاستقلال عن السلطتين السياسية والاقتصادية، من خلال قيام مهامها وواجباتها على موظفين مهنيين مستقلين لا يخضعون الا للقوانين ووفق كفاءات وظيفية مميزة والتي منها يتحقق

[1] رعد سامي، عبدالرزاق التميمي، العولمة و التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، الطبعة 1، الاردن: دار دجلة، 2008،ص217-218.

[2] عادل غزالي، مرجع سبق ذكره، ص429.

[3] كمال بطوش، ادارة المعرفة و دورها في ارساء قواعد الحكم الرشيد: البيئة التمكينية لمجتمع المعلومات، الملتقى الدولي حول الحكم الرشيد و استراتيجيات التغيير في العالم النامي، الجزء 1 ، جامعة سطيف يومي 8 و 9 افريل 2007، مطبعة اقرأ قسنطينة، ص ص 377 – 378.

[4] مايغا بوباكري، " اشكالية الحكم الرشيد في المسار الديمقراطي لبوركينافاسو 1990- 2002، مذكرة ماجستير في ا العلوم السياسية الجزائر: جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2003، ص39.

الفصل بين تملك الوظائف الادارية والوسائل التي يستعملها الموظف في اطار ادائه لمهامه مما يجعله يخضع لنظام منضبط ومتجانس[1].

المبحث الثاني: مكونات ومعوقات ومؤشرات الحكم الراشد وكيفية قياسه

المطلب الاول: مكونات الحكم الراشد

بناءا على التعريفات المقدمة للحكم الراشد، انه يقوم على مشاركة الحكومة مع اطراف مجتمعية مختلفة، تمثل في مجموعها مكونات الحكم الراشد وتتمثل فيما يلي:

أ – الحكومة:

تقوم الحكومة بالتخطيط للقطاع العام والخاص، وتقديم الخدمات الاجتماعية للمواطنين، وتهيئة المحيط والبيئة المساعدة على تحقيق التنمية البشرية، على اساس المساواة وتكافؤ الفرص، وقد حددت ادوار الحكومة في ظل الحكم الراشد كما يلي:

الحكومة كصانع للقرار Goverment as policy Maker: وذلك في اطار الصلاحيات الممنوحة لها في صنع السياسة العامة واتخاذ القرارات وتنفيذ المخططات.

الحكومة كأداة تنفيذي Goverment as Excutive Instrument: وذلك بالاستجابة للمتطلبات العامة والخاصة اعتمادا على الموارد المتاحة بجودة وفاعلية وتوفيرها وفق متطلبات المجتمع.

الحكومة كجهاز اصلاحي Goverment as Reformer: حيث تقوم بإطلاق سياسات اصلاحية مع معايير ومؤشرات لقياس مدى نجاعتها في حل المشاكل المطروحة، وتتحول هذه الاصلاحات الى تجارب تستفيد منها مؤسسات القطاع العام[2].

ب– القطاع الخاص:

[1] نسيمة عكة، " دور الحكم الراشد في التنمية "، الملتقى الدولي حول الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، الجزء 2، بحوث واوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد بجامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 8 – 9 /2007/04، ص55- 56.

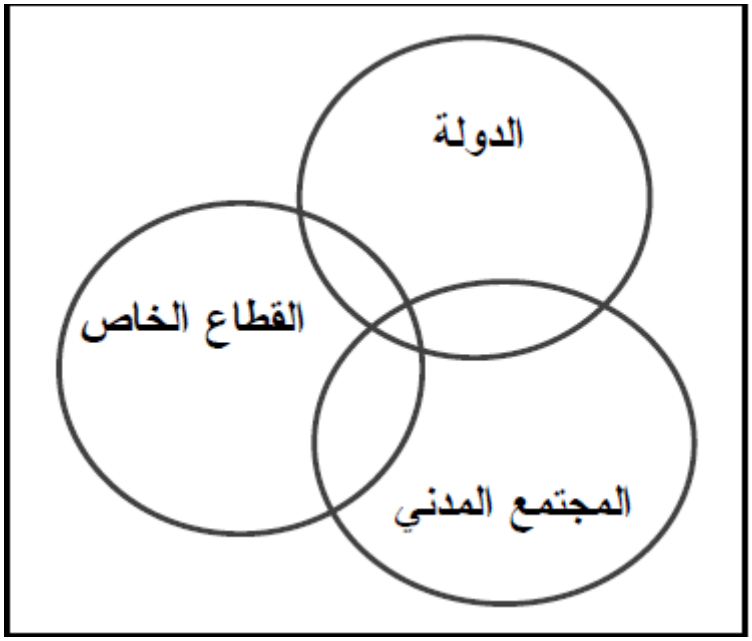
[2] زهير عبدالكريم الكايد، الحكمانية: قضايا و تطبيقات، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الادارية ، 2003، ص46.

يقوم القطاع الخاص في الوقت الراهن بدور كبير في العملية الاصلاحية والتنموية الى جانب الدولة، إذ يضم هذا القطاع جميع المشاريع الصناعية والتجارية والمصرفية، ويعتبر مصدرا هاما لتوفير مناصب الشغل مما يرفع المستوى المعيشي ويقلل من نسبة البطالة، الامر الذي يساعد على تحقيق التنمية الشاملة.

ت- المجتمع المدني:

يشير مفهوم المجتمع المدني الى مختلف التنظيمات والهيئات التطوعية التي تنشأ بمقتضى الارادة الحرة لأعضائها، بقصد حماية مصالحهم والدفاع عنها، وتعمل على اشراك المجتمع في الحياة السياسية قصد تكوين قوة مؤثرة على السياسة العامة، ومنها على سبيل المثال: الاحزاب السياسية، التنظيمات الثقافية، الاتحادات المهنية، جماعات المصالح، الجمعيات الاهلية والمنظمات غير الحكومية[1].

والشكل التالي يوضح طبيعة وحدود العلاقة بين المكونات الثلاثة للحكم الراشد:



الشكل رقم (1.2): مكونات الحكم الراشد

Source: Sarmad khan, **Good Governance causes of failure strategy for future**, **p05**.

المطلب الثاني: معوقات الحكم الراشد

[1] عبدالنور ناجي، المدخل الى علم السياسة، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007، ص 170.

1-خصوصية الحكم المتسمية بالغموض في الدول العربية:

من انعدام للشرعية الكاملة، فلا يوجد الى حد الساعة حاكم عربي وصل الى الحكم بطريقة شرعية وبدون الاستناد الى مجموعة من المميزات التي تميز الدول العربية كالقبيلة والعصبية أو المؤسسة العسكرية، الترهيب باستخدام المؤسسة العسكرية والامنية، أو الترغيب عن طريق استخدام كل الوسائل الدعائية للترويج للفكر السلطوي وتشويه كل آراء وافكار المعارضة.

2- ضعف وغياب مؤسسات الدولة وطغيان الشخصانية:

ففي كثير من الاحيان ترفض الانظمة الحاكمة اي شكل من اشكال التعددية سواء السياسية او الثقافية او الاعلامية، وبالتالي حتمية الولاء للفرد الحاكم من طرف كل العصب والنخب المسيرة للدولة، ومنه التغييب شبه الكلي لدولة المؤسسات، التي تصبح السلطة من خلالها غاية لا وسيلة، لهذا تعتمد نظم الحكم العربية الى تحصين نفسها والبقاء في سدة الحكم وكأنها مفوضة من الله عز وجل على هذه الامم.

3- رفض الديمقراطية والانفتاح السياسي:

على كل الاطياف التي تشكل المجتمع اعتقادا من الانظمة الحاكمة بوحدة الشعب، وان الديمقراطية تؤدي الى الاختلاف ثم النزاع في الآراء وبالتالي تجزأ الكيان الاجتماعي وتفككه وانحلاله، والصحيح ان هذه ذريعة يتذرع بها الحكام العرب من اجل البقاء، ويستندون الى الدين في هذه النقطة من حيث ان الله عز و جل لا يريد للامة ان تنقسم ويتشتت شملها ولذا يجب ان تكون كلمتها واحد، ولكن هذا المفهوم لا يقصد بها التطبيق الحرفي لأمور الدين لما هو ملاحظ من انتقائية في احكامه، فما وافق توجهات النظم الحاكمة اعتمد وطبق، اما ما كان مخالف تم تجاهله وتجاوزه تحت اي ظرف من الظروف، ولان الاختلاف مشروع في صدر الاسلام فلنا في قصة عمر بن الخطاب مع الصحابة الذين لم يكونوا راضين على حكمه خير مثال وكيف كان عمر يعاملهم، فقد كان احسن مثال مع المتعامل مع المعارضة، فقد كان يقبل بتعدد الآراء والاختلاف الذي فيه فائدة ومصلحة الامة، اما ان تحاول ضرب الاسلام في الصميم وتغيير العقيدة فهذا لا يقبله واذا وصف عمر من طرف بعض الحاقدين بانه مستبد، من اجل دفاعه عن عرض الامة وعقيدتها وشرفها فهذا لا يضر في اي شيء فالعبرة بالأفعال لا بالأقوال.

4- الاعتماد على الريع لضمان شرعية السلطة:

عن طريق اعادة توزيع الريع لربح السلم الاجتماعي، وهذه معادلة خاطئة ومرتبطة مرحليا باستقرار اسعار النفط والدولة التي لا يبنى اقتصادها على خلق الثروة بواسطة المجهود البشري تكون معرضة للهزات الاقتصادية والاجتماعية للارتباط الدولي الوثيق بالسوق العالمية وسعر البترول، وبالتالي فالنخب الحاكمة فيها ليست بحاجة الي الشعب كمصدر لشرعية السلطة والبقاء فيها، ما دام الريع متدفقا [1].

5- غياب معارضة قوية وبناءة يكون هدفها المصلحة العامة:

وليس اعادة انتاج النظام الحاكم في شكل جديد، ففي الجزائر وحتى في مصر نجد ان المعارضة مشتتة ومناسباتية وريعية وذات برامج متشابهة مبنية على انتقاد برامج الاحزاب الحاكمة، كما ان العديد من الانظمة في العالم العربي تقوم على هيمنة الرأي الواحد، وبالتالي اقصاء كل فئات وفواعل المجتمع من اسماع صوتها، حينها فقط نكون امام كبح عملية التقدم نحو الحكم الرشيد، وبالتالي سيادة الفساد السياسي والاقتصادي واهمال مصالح الامة وتوفير المناخ الخصب للقوى الاجنبية للاستئثار بكل مقدرات وثروات الامة، [2] وفي هذا الصدد قال احد وزراء الخزانة الامريكية السابقين " ان العرب لا يملكون بترولا إنهم يجلسون عليه فقط " **فالمالك الحقيقي لهذا البترول هو الدول الغربية وفي مقدمتها أمريكا التي تحدد سعره وكمية انتاجه على كل دولة ولمن تبيعه** ".

6- غياب ثقة المشاركة والتشاركية لدى النخبة السلطوية:

وعدم تقبلها لفكرة اشراك المواطن في ادارة وتسيير اموره السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الاقل على المستوى المحلي، وبالتالي فإننا نكون هنا امام جدلية مستعصية ومفارقة تناقضية أساسها عدم اهلية المواطن للانتخاب والاختيار الواعي للمسؤولين الذين سوف يحكمونه ويسييرون اموره هذا من جهة، ومن جهة اخرى عدم اهليته للشراكة في اختيار البرامج التي تقوم الهيئات العامة على تجسيدها على ارض الواقع فمثلا ايهم افضل عند المواطن في كل القطر الجزائري ادخال غاز المدينة للتدفئة والطهي وغير ذلك ام انجاز ملعب بملايير الدولارات امام قنوات صرف المياه المهترئة كليا، والعمارات الآيلة للسقوط على رؤوس قاطنيها، والكارثة العظمى في هذه القضية كلها، هو غياب فريق لممارسة هذه الرياضة لان الكل منهمك وراء لقمة العيش، اذن

[1] مصطفى مرضي، الحكم الراشد: متطلباته و عوائقه في ضوء التجربة الجزائرية، الملتقى الدولي حول: الحكم الرشيد و استراتيجيات التغيير في العالم النامي، الجزء 2، جامعة سطيف، يومي 8- 9، 2007، مطبعة اقرأ بقسنطينة، ص 233.

[2] مصطفى مرضي، مرجع سبق ذكره، ص 234.

الحكم الرشيد يقتضي وضع الامور موضعها، وليس تمييعها واللجوء فقط الى هذا المواطن البسيط ايام الانتخابات والاستفتاءات، وقد عرف علي بن ابي طالب العاقل فقال هو الذي يضع الامور مواضعها، فقيل له عرف لنا غير العاقل قال قد فعلت، يعني الذي لا يضع الامور مواضعها[1].

7- عدم وجود ارادة حقيقية عند الدولة في معالجة مشاكلها وتناقضاتها هذا من جهة، ومعالجة مشاكل صعوبة تشكيل مجتمع مدني واعي يساهم في بناء الدولة من جهة اخرى والقضية جدلية ومتبادلة في آن واحد، ولا يمكن لأي طرف من اطراف العلاقة بناء نفسه دون الآخر، فلا الدولة تكون دون مجتمع، ولا المجتمع يعيش ويزدهر دون المساعدة التي تقدمها له الدولة في اطار مؤسساتها وهيئاتها الرسمية المختلفة[2].

8- الانغلاق الذي يمثله النظام السياسي في الدول المتخلفة وكما هو معلوم عند انصار نظرية النظم بأن النظم المغلقة Closed Systems تستمد بقائها من الموارد الداخلية التي تمتلكها، وهذا هو سر بقاء السيطرة التي تمارسها الانظمة السياسية في دول العالم الثالث، من خلال ان خلق الثروة لا يكون بالاعتماد على المحيط الذي حول الدولة ولكنه يستند الى الريع، وبالتالي فبقاء هذه الانظمة مرهون ببقاء الريع، اما بالنسبة للأنظمة السياسية المتقدمة، فإنها ترتكز على كل مكونات الدولة وعلى رأسها القطاع الخاص في خلق هذه الثروة، ومنه فالدولة بحاجة ماسة الى كل تلك المكونات ومسألة احترامها والتنسيق معها اضحى اكثر من ضرورة، ومنه فالدولة تحتاج الى انتهاج سياسة النظام المفتوح المعتمد على الديناميكية في التعاطي مع المحيط والتفاعل داخليا وخارجيا[3].

9- هيمنة العلاقات الاجتماعية العشائرية والعائلية على مؤسسات ودواليب الحكم:

وبالتالي تقسيم المصالح والمنافع بين هذه العائلات، ومنه انتشار كل آفات الحكم من رشوة ومحسوبية وتغييب للشهادات والكفاءات، وبمرور الزمن تنتفي كل مساواة بين المواطنين أمام القانون، رغم ان القانون ينص في كل دولة بان الافراد والمواطنين متساوون امام القانون في الحقوق والواجبات[4].

[1] سالم العجمي، نزهة الخاطر، سيرة علي بن ابي طالب محاضرة صوتية مسجلة، تسجيلات طيبة بالجزائر العاصمة.

[2] برهان غليون، " بناء المجتمع المدني العربي :دور العوامل الداخلية والخارجية"، المستقبل العربي، العدد 158، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أفريل 1998، ص 128.

[3] حسن ابراهيم بلوط، إدارة المؤسسات، الطبعة 1 (بيروت: دار قابس للطباعة و النشر و التوزيع)، 1998، ص ص 86- 87.

[4] مصطفى مرضي، مرجع سبق ذكره، ص ص 234– 235.

المطلب الثالث: **مؤشرات الحكم الراشد**

قدم دانيال كوفمان وزملاءه في البنك العالمي مؤشرا لقياس نوعية ادارة الحكم والذي يتكون من ستة مؤشرات مقسمة الى ثلاث معايير وهي: [1]

أ-المعيار الاول: العملية التي بواسطتها يتم اختيار الحكومات ومراقبتها واستبدالها: حيث يتكون هذا المعيار من مؤشرين:

الصوت و المساءلة (VA): حيث يقيس هذا المؤشر مدى قدرة مواطنين بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم، وكذلك حرية التعبير، حرية تكوين الجمعيات وحرية وسائل الاعلام.

الاستقرار السياسي و غياب العنف (PS): حيث يقيس هذا المؤشر احتمال زعزعة استقرار الحكومة بوسائل غير دستورية أو عن طريق العنف بما في ذلك الارهاب.

ب- المعيار الثاني: قدرة الحكومة على وضع سياسات قاعدية فعالة:

حيث يتكون هذا المعيار من مؤشرين:

فعالية الحكومة (GE): حيث يقيس هذا المؤشر نوعية الخدمات العامة، قدرة جهاز الخدمة المدنية واستقلاليته عن الضغوطات السياسية، نوعية اعداد السياسات.

الاطر التنظيمية (RQ): يقيس هذا المؤشر قدرة الحكومة على توفير سياسات وتنظيمات سلمية تتيح تنمية القطاع الخاص وتساعد على ذلك.

ج- المعيار الثالث : احترام الهيئات المسيرة للمواطنين و الدولة معا :

حيث يتكون هذا المعيار من مؤشرين:

حكم القانون (RL): حيث يقيس هذا المؤشر مدى ثقة المتعاملين في احكام القانون في المجتمع والتقييد بها بما في ذلك نوعية انفاذ العقود وحقوق الملكية والشرطة والمحاكم وكذلك احتمال وقوع جرائم واعمال عنف.

[1] Kaufmann ,D, Kraay, A, and Mastruzzi, M. (2010), "the Worldwide Governance Indicators ", op. cit , p4.

مكافحة الفساد (CC): يقيس هذا المؤشر مدى استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب شخصية، بما في ذلك اعمال الفساد صغيرها وكبيرها وكذلك استحواذ النخبة واصحاب المصالح الشخصية على مقدرات الدولة.

إن هذه المؤشرات مقيمة من2.5- الى 2.5 حيث كلما ارتفعت قيمة المؤشر دل هذا على ان البلد يتميز بحكم راشد.

المطلب الرابع: قياس الحكم الراشد

بالرغم من ان هذه العملية صعبة الا ان دانيال كوفمان وآخرون قاموا بوضع مؤشر IQI(Indicator of quality Institutional) لقياس الحكم الراشد، مؤشر النوعية المؤسساتية، ويأخذ هذا المؤشر المتوسط الحسابي للأشكال الست لمؤشرات الحكم، وقيمته تتراوح بين (2.5- و 2.5)، ومن الواضح انه كلما كانت القيمة أعلى كلما دلت على جودة الحكم[1].

ومن المهم التنبيه الى ان تقديرات جودة الحكم هي ارقام تقديرية، لذلك هناك احتمال لنسبة من الخطأ في مقابل كل رقم، ومن توصيات المؤلفين للمؤشرات ايضا ان يتم استخدام كل مؤشر من مؤشرات جودة الحكم على حدى بدلا من دمج المؤشرات الستة في مؤشر واحد[2].

المبحث الثالث: آليات تطبيق الحكم الراشد في الجزائر

المطلب الاول: استراتيجية الحكم الراشد في الجزائر

ظهر الاهتمام المتزايد للسلطة الجزائرية بموضوع الحكم من خلال محاولات الاعتماد على ما جاء في دراسات البنك الدولي ومشاريعه حول الحكم الراشد ومحاولة فهم آليات تطبيق الاسس النظرية له حيث جاء على مستوى التنظيمات القانونية والدستورية محاولة التمسك بالمعايير المشتركة المكونة لمنظومة القيم الديمقراطية

[1] يختار عبدالقادر وعبدالرحمان عبدالقادر، أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الاسلامي (ICIEF)، حول النمو والعدالة والاستقرار من منظور اسلامي إسطنبول، تركيا، 2013، ص 6.

[2] بسام عبدالله البسام، الحوكمة الرشيدة حالة العربية السعودية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 67 و 68 معهد الادارة العامة بالرياض 2014، ص 177.

كاحترام حقوقه وحرياته الاساسية ووضع الاسس لبناء دولة ديمقراطية تعزز العدالة الاجتماعية ومكافحة ظاهرة الفساد عن طريق اصدار مختلف التشريعات وأهمها:[1]

- الامر 66/156 المؤرخ في 08 جوان 1966 والقانون رقم 01/09 المؤرخ في 26 جوان 2001؛
- انضمام الجزائر والتوقيع على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 31 أكتوبر 2003 مرسوم رئاسي رقم 04/128 المؤرخ في 19 ابريل 2004؛
- القانون رقم 06/01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته؛
- تأسيس الجنة الوطنية حول الحكم الراشد في مارس 2005 والتي تتكون من 100 ممثل من القطاع العام والخاص والمجتمع المدني؛

و الجزائر من بين الدول العربية التي تسعى للقضاء على الفساد الاداري على مستوى المؤسسات الحكومية ويمكن ان نلمس ذلك من خلال الاجراءات التي اتخذتها الجزائر من أجل مواجهة هذه الظاهرة التي تعتبر من أهم معوقات التنمية المستدامة، ومن ابرز هذه الاجراءات مايلي: [2]

- اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، وقعت في 03 ديسمبر 2003 وصادقت مع التحفظات في 27 أوت 2004؛
- اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطن، وقعت في12ديسمبر 2000، وصادقت مع التحفظات في 07 أكتوبر 2002؛
- الجزائر عضو مؤسس في فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية للشرق الاوسط وشمال افريقيا، التي انشأت في 30 نوفمبر 2004 كرابطة اقليمية طوعية لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب؛
- الرابطة الجزائرية لمكافحة الفساد هي صلة الوصل الوطنية مع منضمة الشفافية العالمية؛

ومن اجل مكافحة الفساد تم استحداث الاجهزة ووضع التشريعات والاعلان عن حملات رسمية مرتبطة بإصلاح أجهزة دولية منها:

على المستوى التشريعي:[1]

[1] مجلس الامة، دور البرلمان في الوقاية من الفساد، مجلة الفكر البرلماني، العدد 11، يناير 2006، ص 217.

[2] بروسي رضوان، الديمقراطية و الحكم الراشد في افريقيا، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009/2008، ص175.

كانت جريمة الفساد تدرج في قانون العقوبات في الامر 66/156 بتاريخ 08 جوان 1966، ثم الرسوم الرئاسي 97/04 المؤرخ في 11 جانفي 1997، ثم قامت السلطة بتقنين آلية للوقاية من الفساد ومكافحته وذلك بموجب نص القانون للوقاية من الفساد ومكافحاته الذي تمت المصادقة عليه في نهاية الدورة الخريفية 2005، والامر 06/01 الصادر في20 فيفري 2006 الذي جاء بالتدابير القانونية للتصدي للفساد ودعم النزاهة والشفافية وتسهيل وتدعيم التعاون الدولي وتبادل المساعدات التقنية من أجل معالجة مراحل الفساد بالوقاية وقد حدد القانون الاشخاص المعنيين به.

الاجهزة أهمها :

1 – **مجلس المحاسبة:** هو مكلف بالرقابة البعدية للأموال العمومية والسهر على حسن استعمالها.

2 – **المرصد الوطني لمراقبة الرشوة والرقابة منها:** من أجل إضفاء الشفافية على الحياة الاقتصادية والوقاية من الرشوة ومحاربتها، فهو مكلف برفع تقرير سنوي لرئيس الجمهورية.

3 – **اللجنة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته:** تتمتع بسلطة ادارية واستقلالية مالية وبشخصية معنوية وتقع تحت سلطة رئيس الجمهورية.

4 – **لجنة اصلاح هياكل الدولة:** من أجل النظر في جميع الاختلالات والمشاكل التي تعانيها مختلف الاجهزة وتشخيصها واقتراح حلول مناسبة لها.

بالإضافة الى الآليات السابقة تم تأسيس آليات أخرى للحد من انتشار الفساد، ويبقى التأكيد على مسألة الحد من الفساد بضرورة التجسيد الفعلي للقانون عبر كافة الهيئات وضرورة اشتراك المجتمع المدني بغرض إضفاء الشفافية والمسائلة في التعامل مع قضايا الفساد.

وفي هذا المجال سارعت الجزائر إلى لتوقيع والانضمام الى عدة اتفاقيات على المستوى الدولي أو الاقليمي منها:

اقليميا: تمت الصادقة على ما يلي:

- انضمام الجزائر الى الميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب 1983؛

[1] الجمهورية الجزائرية، قانون 06/01 المؤرخ في 20 فيفري 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، العدد 14، 2006.

- اعلان القاهرة لحقوق الانسان في السلم الصادر عن مؤتمر وزراء الخارجية الدول الاسلامية سنة 1990؛
- الموافقة على ميثاق العرب لحقوق الانسان العدل ماي 2004؛
- تشريع حماية حقوق المعاقين في 2002.

دوليا:

- البروتوكول الاختياري الاول الملحق بالعهد الدولي للحقوق الدينية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية في 1989/09/12؛
- اتفاقية حقوق الطفل في 1993/04/16؛
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة سنة 1996؛
- اتفاقية حماية العمال المهاجرين وأفراد أسرهم 2005.

المطلب الثاني: عيوب تحقيق الحكم الراشد في الجزائر

هناك عدة معيقات وقيود التي تعرقل في مسار ترسيخ الحكم الراشد نذكر من بينها:

1 – غياب الديمقراطية:

أدت المؤسسات العسكرية دورا سلبيا في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر من خلال التدخل في المسار الانتخابي الذي أضحى له دور تأثير كبير على عملية التداول على الحكم [1]، حيث أن التعبير عن إرادة الناخبين يكون عن طريق الانتخاب ويجب أن تكون شفافة ونزيهة، وهو ما لم تصل اليه الجزائر حتى الآن، فالقيادة السياسية مازالت تابعة للقيادة العسكرية [2].

2 – ضعف المشاركة السياسية:

فبعد التحول الذي عرفته الجزائر في ظل التعددية الحزبية في 1989، إلا ان نسبة المشاركة السياسية في الجزائر ضعيفة جدا، وتعود الاسباب الى ضعف الحراك الاجتماعي وكذلك القيود المفروضة على نشاط الاحزاب

[1] ورشاني شهيناز، الحكم الراشد ومتطلبات اصلاح الادارة المحلية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسة عامة وإدارة محلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2015، ص 74.

[2] حملاوي عبدالحق،الآليات السياسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية من منظور الحكم الراشد تجربة الجزائر 1999 -2007، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص السياسة العامة و الادارة المحلية كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، 2013، ص 100.

ومنظمات المجتمع المدني، الى جانب عزوف المثقفين على المشاركة في الحياة السياسية، وهذا ما ادى الى اضعاف الممارسة الحزبية وغير ناجحة، مما ساهم في تعطيل الديمقراطية ومنها عدم استمرارية المشاركة السياسية للفئات الاجتماعية التي ترتبط بالمصالح الشخصية لأصحاب النفوذ داخل الدولة على حساب المصلحة العامة[1].

3 – انتشار ظاهرة الفساد في الجزائر

رغم الجهود التي تبذلها الدولة إلا انها تحتل المراتب الاخيرة حسب المنظمات الدولية ويرجع ذلك إلى عدة قيود التي أدت إلى انتشار ظاهرة الفساد في الجزائر ومن بينها سوء ادارة الاقتصاد الوطني وعدم قدرة على المراقبة لكيفية استغلال الثروات الطبيعية خاصة المحروقات وإصدار قوانين مناهضة للفساد مع عدم القدرة على التطبيق الفعلي لهاته القوانين وعدم مصداقية هياكل الدولة وعدم قدرتها على مكافحة الفساد، وبعض آليات المحاسبة وغموض القوانين التي تحكمها وعدم ملائمة العقوبات مع ردع الفساد وبطئ العدالة في الاستجابة للمخالفات[2].

[1] ورشاني شهيناز، مرجع سبق ذكره، ص 74.

[2] حملاوي عبدالحق، مرجع سبق ذكره، ص 102 – 103.

خلاصة الفصل:

الحكم الراشد مصطلح قديم فقد تطور وتغيرت تسمياته مع مرور الوقت، أعطيت له عدت مصطلحات مثل الحكم الرشيد، الحكم الراشد، الحكم الصالح، الحوكمة أو الحاكمية وأعيد ظهوره في القرن العشرين، فبعد انتهاء الحرب الباردة تخلت بعض الدول عن سياسة المركزية وتبنت الديمقراطية، التعددية السياسية والانفتاح الاقتصادي، فتغير دور الدولة من فاعل رئيس الى مجرد شريك، حيث ظهر هناك فاعلون آخرون، لجأت الحكومات المحلية في العديد من الدول الى تبني سياسة اشراك القطاع الخاص وإعطائه دور في تقديم الخدمات والتنمية المحلية، كما حدث انتقال من نظام حكم محلي سيطرت فيه المجالس المحلية المنتخبة الى نظام حكم محلي يشارك فيه القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. تناولت القوانين الجزائرية المصطلح لأول مرة سنة 2006 في قانون المدينة رقم 06-06، ثم قانون البلدية رقم 10-11 الذي أكد على استشارة ومشاركة المواطنين في الشؤون المحلية واعلامهم بكل القرارات، لكن عملية تبني سياسة حكم راشد حضري في الجزائر مازالت في مهدها رغم توفر المؤشرات الايجابية كالقوانين والفاعلين.

الفصل الثاني:

مفاهيم ونظريات

أساسية حول النمو

الاقتصادي

تمهيد الفصل:

يعتبر النمو الاقتصادي من الاهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات وتتطلع إليها الشعوب وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع، إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، كما يعد مؤشرا من مؤشرات رخائها، ويرتبط النمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع تعد بمثابة المناخ الملائم لتطوره، ومن هذه العوامل ما من شأنه أن يرفع في مستوى معدلات النمو الاقتصادي، فكان لابد التعرف عليها ومن هذه العوامل الحكم الراشد كأحد العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي.

الفصل الثاني: مفاهيم ونظريات أساسية حول النمو الاقتصادي

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي

إن من اهم الأهداف التي تسعى اليها الحكومات في مختلف بلدان العالم سواء المتقدمة منها أو المتأخرة إلى تحقيقها بكل الوسائل المتاحة، هو تحسين المستوى المعيشي لأفرادها وزيادة رفاهيتهم، وهذا لا يتم إلا في اطار تحسن الأداء الاقتصادي لهذه الحكومات أو المجتمعات عن طريق زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق تنمية مستدامة، حيث تعد المفاهيم الأساسية الخاصة بموضوع النمو الاقتصادي من أهم الموضوعات التي تناولها الاقتصاديون خلال منتصف القرن الماضي، واعتبروا ان النمو الاقتصادي هو عملية تحول اقتصادي واجتماعي وسياسي، وأكدوا خلال نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي ان النمو الاقتصادي ما هو الا تصحيح للسياسات الوطنية.

المطلب الاول: تعريف النمو الاقتصادي

التعريف الاول: هو زيادة مستمرة في اجمالي الناتج المحلي او اجمالي الناتج الوطني، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي .[1]

التعريف الثاني: يرى S. Kuznet في كتابه " النمو والهيكل الاقتصادي " ان النمو الاقتصادي هو اساس ظاهرة كمية، وبالتالي يمكن تعريف النمو الاقتصادي في بلد ما بالزيادة المستمرة للسكان والناتج الفردي.[2]

التعريف الثالث: عبارة عن معدل زيادة الانتاج او الدخل الحقيقي في دولة من خلال فترة زمنية معينة، ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الانتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الانتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية، ازدادت معدلات النمو في الدخل الوطني والعكس صحيح في حال انخفاضها.[3]

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية وايمان عطية ناصف ، علي عبد الوهاب نجا ، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية ، 2007 ، مصر، ص73 .

[2] جبوري محمد، تأثير انظمة اسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي : دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان،2013، ص 263.

[3] عريقات حربي محمد موسى، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، عمان – الاردنية، 2006، ص 268.

التعريف الرابع: الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الافراد في محيط اقتصادي معين.[1]

التعريف الخامس: عبارة عن معدل زيادة الانتاج او الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة.[2]

ويمكن ايضا تحليل مفهوم النمو الاقتصادي وفق النقاط الثلاثة التالية:

* النمو لا يعني حدوث زيادة في اجمالي الناتج المحلي فقط، بل لابد ان يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي اي ان معدل النمو لابد ان يفوق معدل النمو السكاني، وعلى ضوء ذلك يكون:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الوطني – معدل نمو السكان

وحسب هذا المعيار فالدول التي يزيد عدد سكانها بمعدلات كبيرة تعاني من التخلف.

* الزيادة التي تتحقق في الدخل لابد ان تكون على المدى الطويل وليست زيادة مؤقتة.

* الزيادة التي تحدث في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب، بل يتعين ان تكون حقيقية، وهذا من خلال استبعاد اثر التغير في قيمة النقود، اي استبعاد اثر التضخم ومنه:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي – معدل التضخم

المطلب الثاني: محددات وانواع النمو الاقتصادي وطرق قياسه

أولا: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي

نشير في بادئ الامر الى انه على الرغم من ان الدول سريعة النمو قد تختلف في طرقها الخاصة التي يمكن من خلالها تحقيق نموها الاقتصادي السريع، الا انها تشترك جميعها في سمات عامة معينة، فالعملية الاساسية للنمو والتطور الاقتصادي التي ساعدت في نجاح كل من بريطانيا واليابان، وهي نفس العملية التي نشهدها في الوقت الحاضر تسري في الدول النامية، كما في كل من الصين والهند، وفي واقع الامر فإن الاقتصاديين الذين قاموا بدراسة

[1] صواليلي صدر الدين، النمو والتجارة الدولية في البلدان النامية، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2006،ص 25.

[2] اسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد موسى عريقات: مفاهيم اساسية في علم الاقتصاد، الاردن، دار وائل للنشر، عمان، 1999 ،ص 373.

عملية النمو الاقتصادي قد توصلوا الى انه من المتعين ان تتكئ قاطرة النمو على نفس المحددات والمقومات، وبغض النظر عن مدى ثراء الدول او فقرها، وتتمثل تلك المحددات فيما يلي[1]:

1/ كمية ونوعية الموارد البشرية:

متوسط الدخل الحقيقي للفرد = الناتج الوطني الاجمالي الحقيقي / عدد السكان

وعليه، من خلال المعادلة السابقة نستنتج ان معدل النمو الاقتصادي يتزايد كلما تزايد الطرف الايمن من المعادلة، اي الدخل الحقيقي للفرد، وهذا يعني ان النمو الاقتصادي متوقف على قيمة الطرف الأيسر من المعادلة، اي على نسبة زيادة المقام المتمثل في عدد السكان بالنسبة للبسط، اي قيمة الناتج الوطني الاجمالي الحقيقي، بمعنى اخر انه كلما زادت النسبة في الناتج الوطني الاجمالي اكبر من معدل نمو السكان كلما كان هناك زيادة في معدل الدخل الحقيقي الفردي وبالتالي تحقيق زيادة في النمو الاقتصادي، اما اذا كانت نسبة الزيادة في الناتج الوطني الاجمالي الحقيقي تقل عن الزيادة في عدد السكان، فان معدل الدخل الحقيقي للفرد سوف يشهد تراجعا، ويدل هذا على ان زيادة السكان تعتبر من المشكلات الاساسية التي تقف في وجه عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية التي تعاني من ضعف سكاني.[2]

2/ الموارد الطبيعية:

تعد قلة او وفرة الموارد الطبيعية في المجتمع احد المحددات الهامة لزيادة معدل النمو الاقتصادي، كتوفير: المياه، الاراضي الصالحة للزراعة، مصادر الطاقة كالبترول والغاز والثروات المعدنية الاخرى، ولكن هذا لا يعني توفر الموارد الطبيعية في دولة ما من الدول حدوث نمو اقتصادي، بل تكون مرهونة بالاستغلال الامثل لهذه الموارد الطبيعية، وسوء التوزيع والاستغلال الخاطئ المبني على سياسات اقتصادية غير سليمة، كالدول النفطية العربية مثلا، هو سبب تدني الوضع الاقتصادي وفي نفس الوقت هناك دول لا تتوفر فيها الموارد الطبيعية ولكنها استطاعت

[1] علي مكيد وعماد معوش، قياس اثر الانفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على الناتج الوطني مع تحليل المصادر الاساسية للنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية، العدد 13، 2013، ص 174 .

[2] طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي ، دراسة حالة الجزائر، 1970-2012، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة ابي بكر بالقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سنة 2013-2014، ص 75.

استغلال ما لديها من موارد طبيعية، وتعويض ما يلزمها عن طريق الاستيراد، مما يؤدي الى تحقيق اعلى معدلات نمو من بين الدول.[1]

3/ تراكم رأس المال:

تؤثر الزيادة في تراكم راس المال ايجابا على النمو الاقتصادي، وتراكم راس المال في مجتمع ما هو مقدار ما يحوزه الاقتصاد من السلع الرأسمالية، من مؤسسات انتاجية ومكائن وطرق ومواصلات وجسور ومباني ومدارس وجامعات ومستشفيات وهياكل البنية التحتية المختلفة التي تنشا من ذلك الجزء الذي يضحي به المجتمع من استهلاكه الجاري، وعندما يخصص جزء من الدخل الحالي كادخار ليتم استثماره، وحتى يزيد نمو الدخل والناتج المستقبلي دون وجود فجوة بين الادخار والاستثمار، اي ان زيادة الادخار تؤدي الى زيادة الاستثمار من غير الممكن تصور بقاء الاموال مدخرة دون استثارها، وهذا بدوره يزيد من الناتج والدخل، مما يزيد من التكوين الرأسمالي من الاقتصاد (المصانع ، الآلات والمعدات) وهذا يؤدي الى توسع مستويات الانتاج التي يمكن تحقيقها، وتستكمل هذه الاستثمارات المباشرة في البنية الاقتصادية والاجتماعية التي من شانها ان تسهل وتكمل الانشطة.

4/التقدم التكنولوجي:

ان التقدم التكنولوجي والمعرفة والابتكارات الجديدة تعتبر مساهمة من المساهمات المستديمة لنظرية النمو الاقتصادي، حيث تتضمن خلق افكار جديدة تكون جزئيا غير متسمة بالتزاحم او التنافس، كما تعتبر الطريقة الوحيدة لتفادي العوائد المتناقصة في المدى الطويل، ومن ثما الى احلال راس المال القديم براس المال الجديد يتحسن بتحسن الشكل والنوعية، فان رصيد راس المال الحقيقي في المجتمع يظل ثابتا، ولا تتحقق اي زيادة في الدخل الوطني ومع ذلك نفرض الان ان هناك نمو في المعرفة التقنية لا بسبب التراكم المزيد من راس المال، لذا فان لهذا النوع من الزيادة في الدخل الوطني، يمكن ان تأتي اما من خلال المعرفة التقنية داخل المجتمع، واما من خلال تقدم المعرفة التقنية داخل المجتمع، واما من خلال استيراد هذه المعرفة من الخارج.[2]

5/العوامل البيئية:

[1] بدر شحدة سعيد حمدان، مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني (1995-2010)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، غير منشورة، جامعة الازهر، غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، سنة 2012، ص 14.

[2] مسغوني منى، علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة المتدة بين (1970-2001)، مذكرة متممة كجزء من متطلبات . شهادة الماجستير، غير منشورة، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، سنة 2004-2005 ، ص 81.

يحتاج النمو الاقتصادي الى ضرورة توفر مناخ مشجع على ذلك، ومن ذلك العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية، بمعنى وجوب توفر قطاع مصرفي يتلاءم ومتطلبات النمو الاقتصادي، وكذا نظام ضريبي يشجع على تأسيس الاستثمارات الجديدة، ونظام قانوني يعمل على اسراء قواعد التعامل التجاري، واستقرار سياسي وحكم يدعمان النمو الاقتصادي، ولعل هذا العامل هو ما يبرر تحقيق عديد من الدول معدلات نمو مرتفعة، بينما لم تتمكن من تحقيقها دول اخرى قد تفوق الدول الاولى من ناحية توفر الامكانيات الطبيعية ووفرة المورد البشري الفعال.[1]

ثانيا: انواع النمو الاقتصادي

يمكن تصنيف انواع النمو الاقتصادي الى:

أ – النمو الاقتصادي الموسع: يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان، اي الدخل الفردي يكون ساكنا.

ب – النمو الاقتصادي المكثف: يختلف هذا النمو عن النمو الموسع كون نمو الدخل فيه يفوق نمو السكان، وبالتالي فان الدخل الفردي يرتفع وعليه فان المرور من النمو الموسع الى النمو المكثف يمثل نقطة الانقلاب، اين يتحول المجتمع تماما وتتحسن الظروف المعيشية.[2]

ثالثا: طرق قياس النمو الاقتصادي [3]

من خلال التعاريف السابقة الذكر للنمو الاقتصادي، يمكننا القول ان هذا الاخير ما هو الا تغير في حجم النشاط الاقتصادي الوطني، وبالتالي فان قياس ذلك التغير يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني وتكون هذه المقاييس بسيطة وليست مركبة، اي ان كل مقياس يختص بقياس واحد من المؤشرات.

صنفت مقاييس النمو الاقتصادي الى ثلاثة مجموعات وهي:

[1] عائشة مسلم، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2004)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2006-2007، ص 22.

[2] Marc Nouschi ,Régis Bénichi , la croissance aux XIX ème et XX ème siècle , histoire économoque contemporaine , édition ellipses , 1990 , p 45.

[3] محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظافر احمد، ، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، 1998،ص 120- 118.

1- المعدلات النقدية للنمو:

وهي معدلات النمو التي يتم حسابها استنادا الى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد القومي، اي بعد تحويل المنتجات العينية لذلك الاقتصاد إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، وكذلك تحويل المنتجات الخدمية الى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة ومنه نلمس ثلاث معدلات وهي:

*** معدلات النمو بالأسعار الجارية:**

يتم قياس معدلات النمو السنوية او معدلات النمو الخاصة بفترات معينة باستخدام العملات المحلية، ومن اهم المعدلات المستخدمة: معدل نمو الانتاج الداخلي ومعدل نمو الدخل الوطني.

*** معدلات النمو بالأسعار الثابتة:**

يتم قياس معدلات النمو باستخدام الاسعار الثابتة بعد ازالة اثر التضخم.

*** معدلات النمو بالأسعار الدولية:**

يتم قياس معدلات النمو بعد تحويل العملات المحلية (بعد ازالة اثر التضخم) الى ما يعادلها بعملة اجنبية، عادة ما تكون الدولار الامريكي.

2 – المعدلات العينية للنمو:

تأخذ هذه المعدلات بعين الاعتبار النمو السكاني، ومن اهمها: معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الوطني، وتعبر عن مدى التحسن في نصيب الفرد من الخدمات العينية، اذا انه نظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات، كان لابد من استخدام بعض المقاييس العينية التي تعبر عن النمو الاقتصادي، مثل: عدد الاطباء لكل الف نسمة، نصيب الفرد من السلع الغذائية ....الخ.

3 – مقارنة القوة الشرائية:

يقيس هذا المؤشر حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنة بالقدرة الشرائية للعملات في البلدان الاخرى.

المطلب الثالث: التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية [1]

اذا كان النمو يمثل التحسن الكمي المجمل للاقتصاد بما في ذلك الموارد والنمو الديمغرافي وانتاجية العمل، وهذا النمو يقتضي سلسلة من المتغيرات في الهيكل الاقتصادي حتى نضمن استمراره، فان التنمية الاقتصادية تعرف بانها " سلسلة من المتغيرات التي بدونها يتوقف النمو "، كما تعرف ايضا بانها: " مجموع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المرافقة للنمو ".

ويمكن تعريف التنمية بانها: " مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين وتؤدي الى زيادة معدلات النمو الاقتصادي استنادا الى قواته الذاتية، لضمان تواصل هذا النمو واتزانه لتلبية حاجيات افراد المجتمع، وتحقيق اكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية ".

فالتنمية بالمفهوم الواسع هي رفع مستدام للمجتمع ككل، وللنظام الاجتماعي نحو حياة انسانية افضل، كما عرفت ايضا بانها:" تقدم المجتمع عن طريق استنباط اساليب جديدة افضل، ورفع مستويات الانتاج من خلال انماء المهارات والطاقات البشرية، وخلق تنظيمات افضل ".

ويوضح مفهوم التنمية التغيرات التي تحدث في المجتمع بأبعاده الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الفكرية والتنظيمية، من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع افراد المجتمع.

ويرى بونيه " ان النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة، وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة، في حين ان التنمية الاقتصادية تفترض تطويرا فعالا وواعيا، اي: اجراء تغيرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة". اما الدكتور مُحَمَّد زكي الشافعي فيرى ان " النمو يراد به مجرد الزيادة في دخل الفرد الحقيقي، انا التنمية فالراجح تعريفها بانها تتحصل في الدخول في مرحلة النمو الاقتصادي السريع، بعبارة اخرى: تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة في الداخل الفردي الحقيقي عبرة فترة ممتدة من الزمن، وبما ان اي شيء ينمو لابد له من ان يتغير، فان التنمية لا تتحقق دون تغير جذري في البنيان الاقتصادي والاجتماعي ، ومن هنا كانت عناصر التنمية هي التغير البنياني، الدفعة القوية والاستراتيجية الملائمة.

الفرق بين النمو الاقتصادية و التنمية:

[1] جلال خشيب، النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات، شبكة الالوكة ، WWW. ALUKAH.ne

لدينا جدول رقم (1.1) يوضح الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
* يتم بدون اتخاذ اية قرارات من شانها احداث تغيير هيكلي للمجتمع.	* عملية مقصودة (مخططة) تهدف الى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة افضل لأفراده.
* يركز على التغيير في الحجم او الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات.	* تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها.
* لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الافراد.	* تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي، خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة.
* لا يهمه مصدر زيادة الدخل القومي.	* تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وبتنويعه.

المصدر: خلال خشب، مرجع سابق، ص 09.

المبحث الثاني: النظريات التقليدية للنمو الاقتصادي

المطلب الاول: النظرية الكلاسيكية

كانت نظريات النمو وتوزيع الدخل بين الاجور والارباح الشغل الشاغل لدى الاقتصاديين الكلاسيكيين امثال آدم سميث Adam Smith، Ricardo، Malthus ، Marx وغيرهم.

وقد استند تحليل كل من هؤلاء على فرضيات عديدة، تمثلت في الحرية في ممارسة النشاط والمنافسة التامة والاستخدام الامثل والكامل للموارد ...الخ.

فبالرغم من الاتفاق حول عدة مبادئ او خطوط عريضة، الا ان تعدد افكار كل مفكر خلق بعض الاختلافات بينهم، لذا سنحاول استعراض ابرز افكار كل مفكر على حدى:

النمو الاقتصادي في وجهة نظر بعض المفكرين الكلاسيكيين:

*** آدم سميث:**

" كان آدم سميث ابرز من اكد وجود قوانين طبيعية في علم الاقتصاد، وذلك بعد عدة محاولات فظة من عدد من الاقتصادين،" كان ذلك من خلال كتابه المشهور " دراسة في طبيعة ومسببات ثروات الامم " الذي صدر لأول مرة عام 1776، والذي احدث ثورة عند دارسي وواضعي السياسة الاقتصادية.

وكان هدفه هو " التعرف على كيفية حدوث النمو الاقتصادي، وماهية السياسة التي تعيقه وتقف في طريقه [1]، ولذلك قام آدم سميث بوضع مجموعة افكار اساسية كقوانين تتحكم في التحليل الاقتصادي باعتبار ان الاقتصاد ليس تركيبة عجيبة من الاهواء، ولكنه محكوم بقوانين اقتصادية طبيعية، وتمثلت هذه الافكار في:

– **تراكم راس المال:** يعتقد آدم سميث ان التراكم الراس مالي يعد شرطا اساسيا للنمو الاقتصادي، حيث يرى ان الاقتصاد الوطني هو بحاجة الى التراكم الراس مالي الذي يتوقف على قدرة الافراد على الادخار وبالتالي على الاستثمار، فبعبارة اخرى التراكم الراس مالي يتوقف على رغبة الافراد على الادخار بدلا من استهلاك كل دخلهم ، فالادخارات عامل مهم في تراكم راس المال، وهذا الاخير عامل مهم في النمو الاقتصادي.

– **تقسيم العمل:** يعتبر سميث ان الارض لا يمكن اعتبارها بمفردها مصدر للقيمة عكس المدرسة الطبيعية، بل رأى ان ينظر الى تضافر جهود الانسان المترجمة في صورة الجهد المبذول للعمل مع تضافر قوى الطبيعة ممثلة في الارض كإحدى محددات القيمة.

يرى آدم سميث ان " تقسيم العمل وتعدد المهن ووضوح التخصصات سوف يؤدى الى زيادة عدد السلع، وايضا تحين جودتها [2]، فتقسيم العمل يوفر وفرات خارجية، وتحسن المستوى التكنلوجي يرفع من الطاقة الانتاجية، ومن ثم يزيد نصيب الفرد من الدخل وهذا يساهم في زيادة تراكم راس المال.

– **حرية التجارة الدولية:** يضيف سميث الى الشرطان السابقان شرط آخر تمثل في حجم السوق، فلما يكون السوق ضيقا في ظل اسلوب الانتاج الكبير لابد من توسيع حجم الاسواق بالنسبة لمعظم السلع، وهذا من خلال ايجاد عملاء للسلع المنتجة محليا في الدول الاخرى، فتوسع الاسواق اداة مهمة، والتجارة الحرة تقود الى توزيع كفؤ للموارد خاصة في ظل تنظيم السوق نفسها بنفسها (اليد الخفية) التي تحول المصالح الخاصة الى منافع اجتماعية،

[1] مُحَّد عبد العزيز عجمية ومُحَّد الليثي: التنمية الاقتصادية ، مصر، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004، ص 69 .

[2] احمد فريد مصطفى وسهير محمود السيد حسن : تطور الفكر والوقائع الاقتصادية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، 2000 ، ص 112.

وبالرجوع الى القواعد الثلاثة نقول انها تشكل بينها حلقة، فزيادته يؤدي الى تزايد الادخار والاستثمار، وهذا يؤدي الى توسع حجم السوق في ظل تقسيم اكبر للعمل وهذا يؤدي الى نمو الدخل.

*** دفيد ريكاردو:**

يعتبر ريكاردو من ابرز كتاب المدرسة الكلاسيكية، ركز اهتمامه على القطاع الزراعي، فحسبه " الارض هي اساس اي نمو اقتصادي[1] " وان الزراعة تعتبر اهم القطاعات الاقتصادية لأنها تساهم في توفير الغذاء للسكان الا انها تخضع لقانون الغلة المتناقصة.

يعتبر ريكاردو توزيع الدخل هو المحدد الحاسم لطبيعة النمو الاقتصادي، حيث يقوم من خلال تحليله لعملية النمو ثم تقسيم المجتمع الى ثلاثة مجموعات:

– الرأسماليون: حسب ريكاردو هؤلاء يلعبون دورا رئيسيا واساسيا في الاقتصاد الوطني وفي النمو الاقتصادي، ودورهم يتمثل في توفير راس المال الثابت للإنتاج، ويوفرون مستلزمات العمل ويقومون بدفع اجور العمال وهدفهم دائما:

1/ البحث المستمر عن احسن الظروف والطرق الانتاجية التي تحقق اعلى ربح ممكن.

2/ اعادة استثمار هذه الارباح من اجل توسيع راس المال."

العمال: يمثلون المجموعة الكبرى من السكان ويعتمدون على الاجور، ويتقرر تبعا لمستوى الاجور(اجر الكفاف)، فزيادة الاجور حسب ريكاردو يؤدي الى زيادة السكان وزيادة عرض العمل من خلال تحسين مستوى الغذاء والصحة مما يخفض الاجور الى مستوى الكفاف.

فحسب ريكاردو العمال اقل اهمية من الرأسماليين، لان وجودهم مرتبط بهؤلاء الرأسماليين باعتبارهم يقومون بعملية الانتاج فقط.

*** روبرت مالتوس:**

[1] اسماعيل شعباني : مقدمة في اقتصاد التنمية ، الجزائر ، دار هومة ، الجزائر العاصمة ، 1997 ، ص 63 .

بالرغم من تقارب وجهات النظر بين مالتوس ومن سبقوه في الفكر الكلاسيكي حول عدة افكار، من بينها حرية السوق ومبدا المنافسة، الا ان دراساته اختلفت عن سابقيه، حيث ركز على جانبين هما نظريته حول السكان واهمية الطلب الفعال بالنسبة للاقتصاد.

– يعتبر مالتوس الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد اهمية الطلب لتحديد حجم الانتاج، على عكس المفكرين الاخرين الذين يعتبرون ان العرض هو من يخلق الطلب استنادا الى قانون المنافذ " جون باتست ساي ". فحسب مالتوس يجب على الطلب الفعال ان ينمو بالتناسب مع امكانيات الانتاج اذا اراد الحفاض على مستوى الربحية، كما ركز مالتوس على ادخار ملاك الاراضي والاستثمار المخطط للرأسماليين، فعدم التوازن بين المدخرات والاستثمار يمكن ان يقلل الطلب على السلع وينخفض الاستهلاك الذي يعيق التنمية.

– اما بخصوص نظريته حول السكان " فهو القائل بان السكان يزدادون بمتتالية هندسية والانتاج بمتتالية حسابية [1]. وبحسب اعتقاد مالتوس يكون هناك تزايد في السكان بما يتجاوز معدل زيادة الغذاء مما ينتج عنه مجاعات وتناقص عوائد الزراعة، والذي يجعل دخل الفرد يصل الى مستوى الكفاف، حيث اعتمد في تحليله على مبدا الندرة من خلال الفارق بين حاجيات الفرد والقرارات الانتاجية، ولا شيء يقلل من الفارق سوى النمو الاقتصادي، الذي يتأثر سلبا بزيادة السكان، وايجابا بتخفيض تكاليف الانتاج الذي ينتج عنه تحقيق ارباح وزيادة في الاستثمار، فنمو الموارد بحسب مالتوس يساهم في زيادة السكان وليس في زيادة راس المال، لان اي زيادة في دخل الفرد الناتجة عن التقدم التكنولوجي تقوده الى زيادة المواليد وبالتالي تقلل من معدل دخل الفرد وتعيده الى مستوى الكفاف.

الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية:

يمكن حصر الانتقادات الموجهة لأفكار الكلاسيكيين للنمو الاقتصادي في النقاط التالية:

* **اهمال النظرية لتدخل الدولة:** فيؤكد البعض ان النظرية اهملت الدور الذي تلعبه الدولة في تعجيل وتفعيل التراكم الراس مالي خاصة في البلدان النامية، حيث تلعب الحكومة دورا هاما كوكيل للتنمية في هذه البلدان.

[1] اسماعيل شعباني، مرجع سابق ،ص 64.

* **تصورات خاطئة في الاجور والارباح:** حيث اظهرت تجربة النمو ان الاجور لم تبقى عند مستوى الكفاف بل كانت هناك زيادات مستمرة في الاجور ودون حصول انخفاضات في معدلات الارباح.

* **تأثير التطور التكنولوجي:** فشلت النظرية في تصور اهمية تأثير التكنولوجيا على التنمية الاقتصادية السريعة للبلدان المتقدمة حاليا.

* **اتسام آراء الكلاسيكيين بأخطاء علمية:** نتيجة لتمسكهم بكل من قانون تناقص الغلة والنظرية السكانية لمالتوس، التي تؤدي حسبهم الى ركود النمو، بينما اثبت الواقع ان النمو الرأسمالي يتم عبر مراحل من الانتعاش والانكماش، وكتعقيب حول ما قيل حول المدرسة الكلاسيكية ومفكريها في تخيلهم لنظرية النمو الاقتصاديون بالرغم من مجموع الانتقادات الموجهة اليهم، الا ان نظرياتهم في النمو مازالت حتى اليوم، ويكفيهم فخرا على انهم اول من كتب عن النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي عند الكنزيين

وضع جون كينز 1938-1946 مجموعة من الافكار والمبادئ الخاصة بالنمو الاقتصادي شكلت فيما بعد العناصر الرئيسية لنظريات النمو والتنمية الاقتصادية كنظرية هارود –دومار، وكثير من النظريات الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بالاقتصاد الكلي، وقد عايش كينز فترة الكساد الاقتصادي الكبير 1929 -1933 التي مرت بها الدول الصناعية، لذا فان معظم افكاره جاءت من محاولة وضع الحلول المناسبة للتخلص من هذا الكساد، وأول نادا به كينز في هذا المجال هو سيادة السوق لتحقيق التوازن الاقتصادي، كما ركز على الدور الذي يمكن للقطاع الخاص ان يلعبه في تحقيق النمو الاقتصادي مع تدخل الدولة لتعويض ما لا يمكن ان ينقص في الطلب الفعال مع التركيز على التوازن الاستهلاك مع الادخار والاستثمار، بناءا على مفهومي الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للاستثمار، ونادى كينز بضرورة اعادة التوزيع العادل للدخل على افراد المجتمع لصالح الطبقات الفقيرة في هذا المجتمع بسبب ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك عند هذه الطبقة وبالتالي زيادة الطلب الفعال الذي اعتبره كينز المحرك الرئيسي للارتفاع الدخل الوطني، وذلك على عكس ما نادى به انصار النظرية الكلاسيكية بتوزيع الدخل لصلح

الطبقات الراس مالية الغنية في المجتمع، ومن الامور المهمة التي اتى بها كينز هي بتطبيق نظم تصاعدية للضرائب وتوفير الخدمات العامة لأفراد المجتمع [1].

عرض نموذج هارود – دومار:

يعتبر نموذج هارود ودومار من بين اشهر نماذج المدرسة الكينزية، اذ يؤكد هذا النموذج ان الاستثمار هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي بحيث يلعب دورا مزدوجا فهو يخلق الطلب ولكن ايضا يخلق العرض، اين يلاحظ ان كينز ركز فقط على جانب الطلب في حين ان الكلاسيك اهتموا بجانب العرض وبالتالي فان هذا النموذج اهتم بكلا الجانبين (العرض والطلب)، وتم بناء هذا النموذج من طرف الباحثين بالاستعانة بالمجاميع الاقتصادية والمتمثلة في الاستثمار، راس المال والانتاج، كما يرتبط الانتاج وبالتالي النمو الاقتصادي وفقا لهذا النموذج بمعامل (راس المال /الانتاج) [2]، ومن اهم الافتراضات التي استند اليها هذا النموذج هو اعتبار الاقتصاد مغلق بدون وجود التجارة الخارجية وغياب التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية، مع ثبات كل من المستوى العام للأسعار وسعر الفائدة المصرفية ومعامل راس المال وثبات الميل الحدي للادخار وتساويه مع الميل المتوسط للادخار كما ان هناك قطاع واحد لإنتاج السلعة ولا يوجد اهتلاك للسلعة الرأسمالية اي بافتراض عمر لانهائي لها، كما افترضا ان حسابات الادخار والاستثمار تعتمد على الدخل المحقق لنفس العام[3].

فحسب النظرية الكينزية فان الاقتصاد العام يتميز بخاصية تساوي الاستثمار مع الادخار، وهذه المساواة تأخذ الشكل التالي:[4]

$$\mathrm{D}k_t = SY_t \ldots\ldots(1)$$

بحيث ان:

DK: التغير في راس المال والذي بدوره يمثل الاستثمار خلال فترة معينة.

S: المعامل الحدي للادخار.

[1] علي جدوع الشرفات ،" التنمية الاقتصادية ، الواقع ... العوائق ... سبل النهوض "، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 2009، ص4-5.

[2] علي جدوع الشرفات، مرجع سبق ذكره، ص 48-49.

[3] اشواق بن قدور،تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي ، دار الراية للنشر والتوزيع، الاردن ، الطبعة الاولى، 2013 ، ص76-77.

[4]-Jean –luc Graffard , " la croissance économique " ,Armand colin Editeur,Paris ,2011 ,p74.

Y: الانتاج او الدخل الوطني.

وبما ان معدل نمو الانتاج (g) يمثل نسبة التغير في الانتاج الى كمية الانتاج الكلي حيث:

$$g= \frac{D_y}{y} \ldots 2$$

وبضرب الكسر والمقام في DK نحصل على:

$$g= \frac{D_y}{y} X\frac{D_Y}{D_K}=\frac{S}{K} \ldots\ldots 3$$

للتوضيح لدينا:

$$\frac{D_K}{Y}= S \ldots\ldots 4$$

و

$$K= \frac{D_K}{D_Y} \ldots\ldots 5$$

لنحصل في الاخير على:

$$g= \frac{S}{K} \ldots\ldots 6$$

أين يمثل:

S: معدل لادخار

K: المعامل الحدي راس المال

وهي تمثل المعادلة الاساسية لنموذج هارود – دومار ، الذي يرى ان النمو الاقتصادي يكون مساويا لمعدل الادخار مقسوما على المعامل الحدي لراس المال، كما تطرقنا سابقا فان هذا النموذج يفترض لحدوث النمو الاقتصادي اما بزيادة الادخار ومن ثم الاستثمار في الاقتصاد الوطني او بتخفيض معامل راس المال (راس المال / الدخل).

ومن منطق هذه العلاقة نستنتج ما يلي:

1- يرتبط معدل نمو الدخل الوطني بعلاقة طردية بمعدل الادخار، فكلما ارتفعت معدلات الادخار زاد معدل النمو والعكس صحيح.

2- يرتبط معدل نمو الدخل الوطني بعلاقة عكسية مع المعامل الحدي لراس المال (معامل راس المال /الانتاج)، والذي يعني في نفس الوقت ارتفاع انتاجية الاستثمار اذا زاد معجل نمو الدخل والعكس صحيح.

المبحث الثالث: نظريات النمو النيوو كلاسيكية ونظرية النمو الداخلي

المطلب الاول: النمو الاقتصادي عند النيوو كلاسيك (صولوا):

من خلال نموذج صولوا تم دراسة حركية النمو المتوازن عند الاستخدام التام لراس المال، العمل، حيث تمثلت فرضيات نموذج صولوا فيما يلي:

1- فرضيات نموذج صولو: فرض صولو الفرضيات التالية:[1]

- الانتاج دالة لعنصر العمل وراس المال $y=f(k,l)$

- الانتاجية الحدية f' موجبة.

- تناقص الغلة اي ان المشتقة الثانية اقل من الصفر f''.

- ان العمل ينمو بنسبة ثابتة (n).

- كما يفترض صولو ان الاستثمار الصافي يساوي الادخار ، فان الزيادة في راس المال تكتب:

$\Delta K(t)/dt = syt$ ، وأن عدد السكان ينمو بمعدل خارجي قيمته n، بالإضافة إلى أن سوق العمل في توازن علي المدي الطويل، ومنه فإن المتغيرة L تمثل كل من العرض والطلب ويمكن كتابتهما $df(t)/dt = nLt$، وإذا قمنا بالتعبير عن الزيادة في مردودية العمل بزيادة أسية فإن الزيادة الحدية من رأس المال تكون كالاتي:

[1] عمر صخري، مبادئ الاقتصاد الرياضي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص181.

$$\frac{dk_t}{dt} = \text{.....(23.1)}$$

$$sf(k_t) - (nf\lambda)k_t$$

– عرض النموذج: يوجد منتوج وحيد ينتجه مجمل الاقتصاد بمستوي إنتاج (Y_t).

كما أن جزء من هذا المنتوج يستهلك وجزء يستثمر وحجم المدخرات هو(sy_t)، ومخزون رأس المال (k_t)، كما أن الاستثمار الصافي ما هو إلا معدل نمو مخزون رأس المال أي (k_t) أو $\frac{\mathrm{dk}}{\mathrm{dt}}$.

لدينا: $k^* = sy$ .....(24.1)

المنتوج ينتج بعنصري إنتاج هما العمل ورأس المال هي:

$$y = f(k,l)\text{.....(25.1)}$$

بتعويض (25.1) في (24.1) نجد:

$$K^* = sf(k,l) \text{ .....(26.1)}$$

L: مستوي التشغيل الكامل.

كما أن نمو القوة العاملة متغيرة خارجية وتزيد بمعدل نسبي تسمي ثابت (n)ومع إنعدام أثر التغير التكنولوجي:

$$L_t = L_0 e^{nt} \text{.....(27.1)}$$

L_t : عرض العمل.

على افتراض أن التشغيل الكامل يساوي عرض العمل نعوض(27.1) في (26.1).

$$K^* = \text{.....(28.1)}$$

$$sf(k, L_0 e^{nt})$$

والانتاجية الحدية للعمل تحدد معدل الاجر:

$$W = \frac{\partial f(k,l)}{\partial l}$$

W: معدل الأجر.

في كل فترة زمنية عرض العمل المتوفر يعطي بالمعادلة (27.1) ومخزون رأس المال أيضا معطي لأن المردود الحقيقي للعوامل يزيد بنسبة تضمن التشغيل الكامل للعمل و رأس المال، و يمكن استعمال دالة الانتاج من العلاقة (25.1) لإيجاد حجم الانتاج.

3- النمط الممكن للنمو حسب صولوا:

حتي نسهل التحليل ندخل متغيرة جديدة و لتكن:

$$r = \frac{K}{L}$$

أي:

$$K = rL = rL_0e^{nt}$$

نفاضل هذه المعادلة بالنسبة إلى الزمن فنجد:

$$K^* = r^*L_0e^{nt} + nrL_0e^{nt}$$

نعوض K^* بما يساويه من المعادلة (28.1):

$$sf(K.L_0e^{nt}) = (r + nr)L_0e^{nt}$$

وبما أن غلة الحجم ثابتة يمكن قسمة عوامل (f) علي (L) بشرط ضرب (f) بنفس القيمة (L) فتصبح لدينا:

$$(r + nr)L_0e^{nt} = sL_0e^{nt}f\left(\frac{K}{L_0e^{nt}}, l\right)$$

لدينا:

$$\frac{K}{L_0e^{nt}} = \mathrm{r}$$

ومنه:

$$r^* = sf(r, l) - nr \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (28.1)$$

وبما أن: $r = \frac{K}{L}$ فإن معدل التغير النسبي لـ r هو الفرق بين معدلي التغير النسبيين لكل من العمل و رأس المال أي:

$$r^* = \frac{K^*}{K} - \frac{L^*}{L}$$

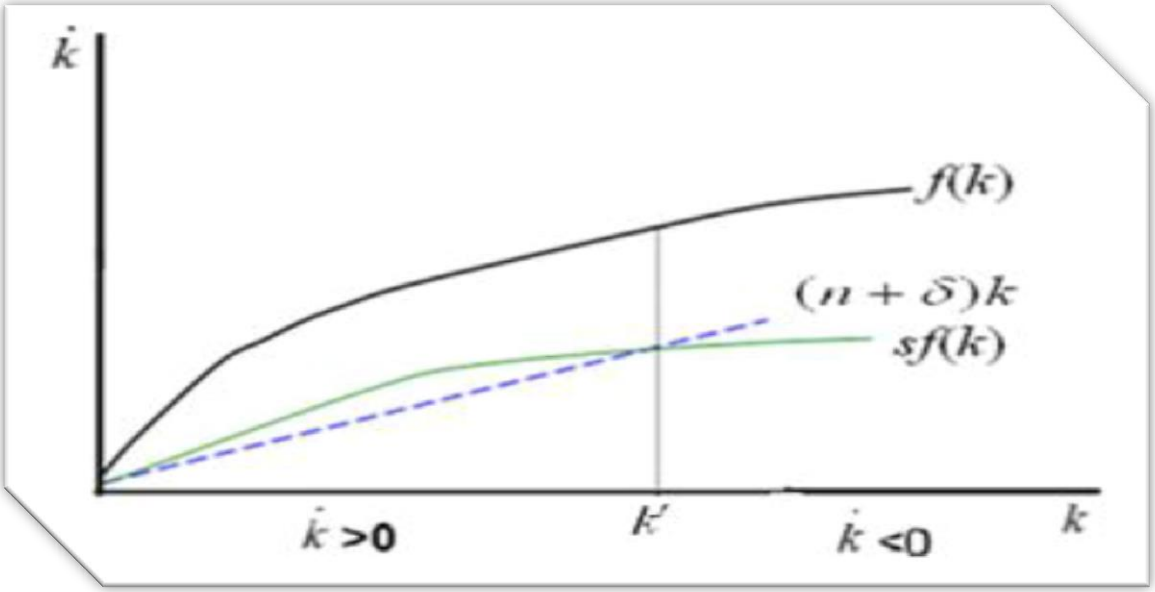
وبما أن: و $^* = sf(K, L)$ فإن:

$$r^* = r\frac{sf(K,L)}{K} - nr$$

بقسمة الطرفي علي L و أخذ $\frac{L}{K} = \frac{1}{r}$ نصل إلى نفس المعادلة (28.1) هي المعادلة الأساسية لنموذج صولو وممثلة بيانيا في الشكل التالي:[1]

[1] هدروق أحمد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة اقتصادية قياسية للفترة(1970-2008)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، 2011، ص41.

الشكل رقم (2.2):



Source: R.M,Solow, Contribution to the theory of economic growth, Quarterly journal of economics, vole 70, 1956, p44.

- $sf(k)$ الناتج الاجمالي عند قم مختلفة لرأس المال والعمل مقداره يساوي إلى الواحد(1).

- إذا كان $k = k'$ هذا يعني أن $(n+\delta)k = sf(k)$ و$k = 0$ وهذه الحالة المنتظمة فالاقتصاد هنا يتبع مسار نمو متوازن.

- إذا كان$k < k'$ هذا يعني أن$(n+\delta)k < sf(k)$ و$k > 0$ ومنه الاستثمارات الحقيقية تستعمل بصفة كاملة.

- إذا كان $k > k'$ هذا يعنى $(n+\delta)k > sf(k)$و $k < 0$ ومنه في هذه الحالة يجب تجميع رأس المال k من أجل الحصول علي القيمة k^* وهذه مهما كان حجم المخزون الأولي لرأس مال كل فرد، والفكرة الأساسية التي اعتمدها صولوا هي قابلية الإحلال بين عوامل الإنتاج أي العمل ورأس المال حتي يتحقق التوازن في النمو علي المدي البعيد ومنه لا بد من ثبات هذه النسبة بين العمل ورأس المال، ويعود ذلك على اتجاه الادخار وإلى النسبة التي تسمح بتحقيق المساوات بين k وk'، أي أن اتجاه معدل النمو نحو النمو التوازني أي تزداد وتيرة الاقتصاد بنفس الوتيرة التي يزداد بها عدد السكان.

هذا النموذج يصل إلى نتائج متعددة، والأهم هو تحديد أثر معدل النمو للمدي الطويل، ونظرية استدراك الاقتصاديات الغنية من قبل الاقتصاديات الفقيرة، وهذا ما يبرر محاولات وتجارب لتجاوز هذا النموذج.

4- نتائج نموذج صولوا:

من خلال هذا النموذج يمكن استخلاص ما يلي:

- نسبة رأس المال على العمل: الانتاج والاستهلاك للفرد تثمر بمقدار λ.
- المتغيرات على مستوى (رأس المال، الانتاج، الاستهلاك) تنمو بمعدل $h+\lambda$.
- معدل الأجر ينمو بمقدار λ.

من بين الانتقادات الموجهة لنموذج صولوا نجد:

- اهمال أثر التقدم التكنولوجي.
- استحالة كون الاقتصاد ينتج منتوج واحد.
- اهمال دور رأس المال في النمو والتركيز علي النسبة $\frac{k}{L}$.

المطلب الثاني: نماذج النمو الداخلي

نتطرق في هذا الجزأ إلى نموذجي Robilo 1991 و Romer 1990

1- نموذج AK: من الخصائص الأساسية لنموذج النمو الداخلي عدم تناقص مردودية رأس المال ويعود غياب تناقص هذا إلى رأس المال البشري، وتعطى صيغة النموذج العام لـ **AK** كمايلي:

$$Y = AK$$

A: يمثل ثابت موجب لمستوي التكنولوجيا.

كما يعبر عن الانتاج الفردي: $Y = A\,K$، والانتاجية المتوسطة والحدية لرأس المال ثابتة ومساوية A وبتعويض $f(k)/k = A$ في المعادلة في نموذج صولوا نحصل علي:

$$gk = sA - (n + \lambda)$$

وما دام $y = Ak$ و $c = (1 - s)y$ فإن معدل نمو الناتج والاستهلاك الفردي هي مساوية gk.

وعليه فإن الاقتصاد ذو نموذج بتكنولوجيا يمكن أن يكون لها معدل نمو فردي موجب مستقل عن التقدم التقني، بالإضافة إلى أن معدل النمو مرتبط بمعدل الادخار ومعدل نمو السكان، وعلي عكس النموذج النيوكلاسيكي فإن

هذا النموذج لا يتنبأ بتنبؤ شرطي قارب مطلق أو شرطي حيث $\partial gy/y = 0$ وهذا في أجل كل مستويات Y.[1]

2- نموذج رومر (1990):

نموذج رومر عبارة عن نموذج يحتوي علي ثلاث قطاعات: قطاع إنتاج للسلع النهائية في منافسة تامة، قطاع الانتاج للسلع الوسيطية في منافسة احتكارية، قطاع البحث تكون وضعية الباحث احتكارية، حيث ينتج هذا الأخير المعارف التي تستعمل في الانتاج الجديد للسلع، وحقوق هذه الاسواق مباعة لقطاع السلع الوسيطية الذى ينتج بهذه الأفكار الجديدة ويبيع السلع المنتجة إلى مؤسسات القطاع النهائي، ومنا ينتج التقني من اختبار العوامل المعظمة.

1- قطاع الانتاج للسلع النهائية:

قطاع الانتاج النهائي يعرض سلع متجانسة (Y) وتنافسية، دالة الانتاج فيه تكتب في كل لحظة كالآتي:

$$Y = \mathrm{L}^{1-\alpha} \sum_{\mathrm{j}}^{\mathrm{A}} \mathrm{X}_{\mathrm{j}}^{\alpha}$$

السلع النهائية منتجة من العمل L. وكذلك بعدد من السلع الوسيطية X_j، التي تمثل كل منها نوع من رأس المال، وα هو عدد السلع الوسيطية.

2- قطاع السلع الوسيطية:

أما قطاع السلع الوسيطية فهو احتكاري وكذلك عن طريق شراء الشهادة من قطاع البحث والتطوير، يقوم المحتكر بشراء الترخيص مقابل تكلفة ثابتة لينتج كمية X_j تعظم دخله الأدنى وتدني التكلفة المتغيرة، هذا الدحل هو $P_j(X_j)X_J$ ،أين $P_j(X_j)$ هي دالة الطلب العكسية التي تعني للمحتكر التكلفة المتغيرة (هذه التكلفة ضرورية للإنتاج و ليس بالضرورة للعمل).

هدف المحتكر هو تعظيم الربح π_j.

يعطي برنامج تعظيم الربح لهذا القطاع كما يلي:

$$(X_j)X_J - rnX_j \qquad 0 < n < 1$$

$$\max \pi_j = P_j$$

[1] اشواق بن قدور، مرجع سابق، ص 89-95.

حيث: r يمثل معدل الفائدة الإسمي والتي تعبر عن تكلفة رأس المال، rnX_j: التكلفة المتغيرة لإنتاج كمية X من السلعة الوسيطية nX_j: وحدة من سلعة نهائية تسمح بالحصول علي X_j وحدة من السلع النهائية.

3- قطاع البحث:

في هذا القطاع المعرفة هي سلع عمومية منتجة، فكل باحث يستعمل مجموعة المعارف المتاحة لإنتاج الابتكارات، حيث t هو خزين المعرفة (التكنولوجيا المتاحة) المتوفرة لمجموعة الباحثين في فترة معطاة.

تكتب معادلة تراكم المعارف عند **رومر** بالصيغة التالية:

$$\dot{A}_t = \rho L_{At} A_t$$

حيث:

A_t: مخزون المعارف لكل الباحثين في الزمن t.

$\dot{A}_t$: التغير في كمية مخزون المعارف.

L_t: عدد الباحثين.

ρ: معامل فعالية البحث ويكون موجبا.

تعتبر هذه المعادلة أهم من ما جاء به "**رومر**" فهي تصف وتحدد الآلية التي يتم بها إنتاج الأفكار والمعارف العلمية الجديدة التي ينتج عن تطبيقها تطور تقني.

من المعادلة يمكن كتابة مايلي:

$$\frac{\dot{A}_t}{A_t} = \rho L_t$$

التي تشير إلى أن معدل النمو هو دالة خطية لعدد الباحثين، فكل وحدة إضافية للباحثين ترفع من مستوي خزين المعرفة ومستوي نموها، كما أن الإنتاجية الحدية للباحث ρL_t تتحدد علي أساس مخزون المعرفة المتوفرة للباحث، فكلما كان هذا المخزون معبرا زادت الإنتاجية الحدية للباحثين، وهذا ما يجعل A تنمو دون توقف، ومنه يمكن أن نقول أن دالة إنتاج الأفكار تستلزم مسلك النمو الداخلي وهذا لأنها ذاتية التوليد.[1]

أرجع رومر النمو الاقتصادي إلى تراكم المعارف العامة، فحل النموذج الاخير في كيفية تحصيص رأس المال البشري ما بين انشطة الابتكار والانتاج، فالنمو يكون مرتفعا كلما ارتفعت فعالية راس المال البشري المخصص للبحث.

[1]- موهوبي مليكة، أثر التعليم علي النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، 2015، ص49-52.

نستنتج مما سبق أن محرك النمو الاقتصادي في هذا النموذج هو تراكم المعرفة التقنية، وأن الاقتصاد الذي يخصص نسبة كبيرة من رأس المال البشري للبحث يتجه لتحقيق نمو مرتفع مقارنة بغيره من الاقتصاديات، وهذا ما يدل علي أن نموذج رومر هو أحد الصيغ التي تؤدي إلى النمو الداخلي.

3- رأس المال البشري والنمو الداخلي (لوكاس1988): إن الفكرة الرئيسية التي طرحها لوكاس هي أن الاختلاف في معدل النمو الاقتصادي بين الدول يرجع إلى الاختلاف في مستوي تراكم رأس المال البشري، وأن المصدر الرئيسي للنمو يتمثل في ديناميكية تراكم هذا المخزون من رأس المال الناتج من تجميع الفرد البشري للمعارف، وكذا مدا تكريس جل وقته في اكتسابها، فهذا يؤدي إلى تنمية رأسماله البشري، ويضيف لوكاس في تحليله لهذا العامل، أن فعاليته تكون مرتبطة بمستوي الاقتصاد، فإذا كان الفرد يمتلك مخزون جديد من رأس المال فهذا يعني أن مستوي اقتصاد المجتمع الذي يعيش فيه متطور، ويعتمد نموذج لوكاس على مجموعة من الفرضيات نلخصها فيما يلي:

- الاقتصاد مشكل من قطاعين فقط أحدهما مكرس في إنتاج السلع والأخر في تكوين رأس المال البشري.
- كل الأعوان أحادية بمعني لا يوجد تباين لا في الاختبارات التربوية ولا في المردود الفردي المبذول في الدراسة، عدد الافراد يساوي N.
- رأس المال السنوي منتوج انطلاقا من نفسه بمعني الفرد يتعلم بنفسه يستعمل من أجل هذا الوقت والمهارة والمكتسبة.

إذن نموذج لوكاس يرتكز علي فكرة خاصة التي تفترض أن كل عنصر داخل في إنتاج سلعة دالة الانتاج له مردودية سلمية ثابتة ومتراكمة.

يحتوي رأس المال القابل للارتفاع على مدى الزمن انطلاقا من قرارات الأعوان الراغبين في الاستثمار في تكوينهم الخاص.

نسلم بثبات المردودية السلمية لكل العناصر، فمن المحتمل أن نجد سياقا للنمو المحمي ذاتيا من النوع AK إذ أن التمثيل الموسع لرأس المال يحتوي علي رأس المال العيني ورأس المال البشري، كل تساؤل متعلق بظهور نمو داخلي يقع في ضرورة تشكيل إلحاح في تكوين رأس مال بشري لا يتناقص حين تراكمه.

دالة الانتاج: $$Y = AK_i^{\beta}(uh_i)1 - \beta$$

تضمن إذن ثبات المردودية السلمية، ومنه النمو المحمي ذاتيا يكون مضمون رغم أن رأس المال العيني يدخل في إنتاج رأس المال البشري، ومنه نشير أن الاستثمار في رأس المال العيني يعتبر في نموذج لوكاس الجزء غير المستهلك في الانتاج. $K_i^* = y_i + c_i$

في هذا النموذج و بدون خارجية، وبدون المردودية السلمية المتزايدة فمعدل النمو للتوازن غير الممركز هو أمثلي بحيث أن المردودية الحدية للاستثمار تساوي إلى β وتطبق قاعدة رامسي فنجد:

$$g_i = g_0 = \beta - \theta$$

وهكذا في الشكل المطبق سابقا فإن لوكاس أدمج الخارجية الناتجة من مستوي رأس المال البشري على نشاط الانتاج، ولعدم البحث عن ضمان نمو داخلي لوكاس وبرز هذا بفرضية أن كل عون مهما كان مستواه الخاص لرأس المال البشري هو أكثر فعالية إذا أحيط بشخص فعال.

نرمز لشدة الخارجية بـ: y تغير بحساسية دالة الانتاج برفع درجة تجانسها مما يعطي شكل جديد لدالة الانتاج: $y = AK_i^{\beta}(uh)^{1-\beta}(h_a)^{y}$

بحيث: h_a متوسط رأس المال البشري للأفراد الأخرين.

ويكون حل النموذج بالطرق المعتادة، نفرض أن $h_i = h_a$ لتحقيق التوازن لأن كل الأفراد أحادية إفتراضا، وفي هذه الحالة معدل النمو المتوازن غير الممركز هو أعظمي ويعطي بالعبارة التالية:

$$g_e = \left[\frac{1-\beta-\gamma}{1-\beta}\right]\sigma(\beta-\theta)$$

$$g_0 = \sigma\left[\frac{1-\beta-\gamma}{1-\beta}\beta - \theta\right]$$

-نلاحظ أن حجم الاقتصاد لا يتدخل كون رأس المال البشري يبقي دائما سلعة خاصة.

نلاحظ بالموازات $g_e < g_0$ ما يبرز تدخل الدولة والسلطات العمومية .[1]

[1] هدروق احمد، مرجع سبق ذكره، 45-46.

خلاصة الفصل:

يعتبر النمو الاقتصادي هو المقدرة الرئيسية للبلد، لما له من أهمية في تحديد فعالية النشاط الاقتصادي، وأن النمو الاقتصادي هو نتيجة جملة من العناصر (العمل، رأس المال والتقدم التكنولوجي)، وأن النمو الاقتصادي ظاهرة مستمرة وليست مؤقتة.

حاولت مختلف النظريات الاقتصادية تفسير النمو الاقتصادي والتي اختلفت في نظرتها وتفسيرها لعملية النمو، حيث أعزت النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية إلى عملية التراكم الرأسمالي، ونفس الأمر بالنسبة للمدرسة الكينزية في نموذج هارود- دومار وأكد الكينزيون الدور الذى تلعبه الدولة في عملية النمو، إلى أن ظهرت نماذج النمو الحديثة من خلال نموذج رومر ونموذج لوكاس (رأس المال البشري).

كما أن التطرق لفعالية الاستثمار في نموذج النمو يعطي تفسير لمدى مساهمة الاستثمار في النمو الاقتصادي.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لتأثير مؤشرات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي

المبحث الأول: العلاقة بين مؤشرات الحكم الراشد والنمو الاقتصادي

تعمل ادارة الحكم او الحكم الرشيد من خلال ايجاد الدوافع الاساسية الى تحقيق الاطمئنان في الاقتصاد مؤديا بذلك الى تحقيق الكفاءة وصولا لزيادة معدلات النمو الاقتصادي ورفعها.

اذ لا يخفى على أحد انه عند تجاوز حقوق الملكية تنحصر المجالات المفتوحة أمام الاسواق لتنظيم المبادلات اليومية واجرائها، فضلا على ان وجود حالة عدم الاستقرار الخاصة بالأطر والتنظيمات القانونية تؤدي إلى زيادة المخاطر ومن ثم تقليل فرص الاستثمار، هذا من جانب ومن جانب آخر فإن الفساد الاداري والمالي يعمل على انحراف السياسات الحكومية عن الاهداف الواقعية التي يجب الوصول اليها محققا بذلك ابعاد المؤسسات الحكومية من اداء واجباتها باتجاه حماية الأسواق.

لنتطرق الآن للقنوات التي من خلالها يؤدي الحكم الرشيد دورا ايجابيا في تحقيق النمو الاقتصادي.

المطلب الاول: علاقة مؤشري الصوت والمساءلة والاستقرار السياسي بالنمو الاقتصادي

اولا: مؤشر الصوت والمساءلة

تعد الحريات التي يكفلها القانون وحرية الصحافة من العناصر الاساسية ضمن ما يعرف بإبداء الرأي والمساءلة الذي يؤدي الى تقوية المعلومات العامة لدى الافراد والمجاميع المختلفة في المجتمعات وزيادة الشفافية الاقتصادية والاجتماعية هذا من ناحية.

من ناحية أخرى فإن وجود منضمات المجتمع المدني كالاتحادات والاحزاب والانتخابات الحرة النزيهة تمكن الناس في اي مجتمع من عملية اختيار الدولة والرقابة المستمرة عليها فضلا عن حقهم في عزل تلك الدولة.

فمن الطبيعي في ظل هذه الشروط ان تزداد قدرة المواطنين من خلال الاعلام الحر على الرقابة الشعبية على الاداء الحكومي من خلال تسليط الاضواء على رجال السياسة والسلطة والنفوذ مما يعني ذلك ان جميع هؤلاء سوف يتعرضون للمساءلة عند ارتكابهم الاخطاء.

والنتيجة وراء ذلك هي الرقابة والاشراف على أخطاء رجال السياسة من قبل المجتمع ومن ثم تقليل تلك الاخطاء الى اقل ما يمكن.

اذن يساعد مؤشر المساءلة وابداء الرأي رجال الاعمال على نقد السياسات غير الصحيحة للدولة واتخاذ المواقف ضد التغيرات الضارة بالاقتصاد وهذا يعني من جانب آخر إن عدم وجود هكذا مؤسسات يؤدي الى زيادة تكاليف الاعمال ومن ثم وضع القيود امام رواج الاعمال والاستثمار والنمو الاقتصادي.

***ثانيا:* الاستقرار السياسي**

تعد المشكلات الحزبية والمنازعات الداخلية والاغتيالات والانقلابات والقضايا المشابهة لها من الامور الرئيسة المساهمة في عدم الاستقرار السياسي والذي يؤدي بدوره الى زيادة المخاطرة وعدم الاطمئنان في البيئة الاقتصادية لبلد ما، والنتيجة المترتبة على ذلك تتمثل في انخفاض مستويات الاستثمار المحلي والاجنبي، ومن ثم يلي ذلك انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: علاقة مؤشري فعالية الحكومة ونوعية التنظيم بالنمو الاقتصادي

***أولا:* فعالية الحكومة**

المراد بالفعالية الحكومية هو قدرتها على تهيئة السياسات الصحيحة وتنظيمها وتطبيقها والتي لا يمكن تحقيق ذلك الا بوجود نظام اداري ذو كفاءة عالية.

والنظام الاداري الكفؤ يجب ان يتمتع بقدرات ومهارات تمكنه من ادارة الشؤون العامة للدولة فضلا عن تمكنه من منع حدوث التغييرات الاساسية في السياسات العامة للدولة، وعدم تأثره بالضغوط السياسية ومحاولته على ايجاد الآليات الشفافة في مجال جذب الكوادر الوظيفية وبمستوياتها المختلفة.

فالديمقراطية الحقيقية تشجع المبدعين في مجال الاعمال لابتكار فعاليات وانشطة اقتصادية جديدة وأنشطة ذات دور ايجابي و مؤثر في تحقيق النمو الاقتصادي.

***ثانيا:* نوعية الاطر التنظيمية**

في اطار آراء المدرسة الكلاسيكية الحديثة وأفكارها أصبحت قرارات المبدعين والمدراء في القطاع الخاص بمثابة الحجر الاساس في بيئة الاعمال المؤدية الى زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

لكن في الواقع العملي نجد ان المؤسسات الحاكمة في المجتمع تؤثر وبشكل كبير جدا على المنافع والتكاليف الخاصة بالأنشطة الاقتصادية.

فالقوانين والتعليمات الصحيحة والداعمة للكفاءة والمنافسة تعد من أهم القضايا التي تستطيع ان تؤثر على النتائج الاقتصادية للمجتمعات.

ان القوانين والتعليمات في بعض الاحيان قد تعرقل مسيرة اصلاح بيئة الاعمال ويترجم ذلك على شكل اخذ تراخيص ممارسة الاعمال والموافقات الحكومية، والقوانين التي يتم الاشراف عليها من خلالها على انشطة القطاع الخاص مثل قانون العمل، القيود التجارية، الضرائب المرتفعة، كل ذلك يؤدي الى رفع التكاليف الاولية لأي مشروع استثماري وكلما ارتفعت هذه التكاليف كلما ادت الى ابتعاد المبدعين في قطاع الاعمال الخاص عن المشاركة في المشاريع الاستثمارية.

المطلب الثالث: علاقة مؤشري سيادة القانون ومكافحة الفساد بالنمو الاقتصادي

اولا: سيادة القانون

سيادة القانون تعبر عن مستوى احترام المواطنين ورجال الدولة في بلد ما للمؤسسات القانونية التي تعمل على حل الخلافات في المجتمع.

اذن في سياق ما ورد اعلاه نستطيع القول بان القانون يحكم المجتمع عندما تتوفر النقاط الاتية :

1- حماية افراد المجتمع ضد اعمال السرقات والخشونة .

2- محاسبة رجال الدولة عند قيامهم بأعمال تؤدي الى حدوث خلل في الانشطة الاقتصادية والغير اقتصادية.

3- وجود نظام قضائي قادر على حل المنازعات بكفاءة وسرعة فائقة.

ثانيا: مكافحة الفساد

للفساد مفاهيم متنوعة وواسعة ويصعب حصرها لامتداد رقعته وتعدد اشكاله وهنا سوف تعد وهو قبول من يمثل السلطة اخذ مال وامتياز او هدية ذات قيمة مالية مقابل اداء عمل هو ملزم بالقيام به رسميا بالمجان، او ممنوع من

ادائه رسميا دليلا على الفساد. او هو قيام الموظف الرسمي بممارسة سلطاته بطريقة غير مشروعة كاستغلال المنصب الاداري، او سوء استخدام السلطة الرسمية وترجيح المصلحة الشخصية على المصلحة العامة

اذا الفساد يعني الاستفادة من السلطة العامة واستغلالها من اجل تحقيق منافع شخصية سوف تلحق الإضرار بالمجتمع .

انتشار الفساد يعمل على التوزيع والتخصيص غير الامثل لموارد المجتمع فضلا عن ابتعاد الافراد ذوي الكفاءات والخبرات عن الابداع في الاعمال فضلا عن ان الفساد يعمل على تهيئة البيئة التي تمكن بعض رجال الاعمال للاستفادة من العلاقات الخاصة المشبوهة مع اصحاب القرار الاداري والاستفادة من الدعم الحكومي لتحقيق منافعهم الشخصية.

وبما ان رجال الاعمال الذين يتمتعون بقدرات على الابداع يستطيعون دعم الطاقات الانتاجية في المجتمع من خلال استخدامهم للطرق والاساليب الفنية المعتمدة على التكنولوجيا الحديثة والمتطورة، لكن وجود الفساد يقلل من رغبة هؤلاء في الاستثمار مؤديا بذلك الى قيام المنشآت العامة لاحتكار الانتاج مما يعني انخفاض الايرادات الضريبية التي تحصل عليها الدولة.

اذن وجود الفساد يؤدي الى تخفيض الايرادات الضريبية مما يؤثر ذلك على اداء الدولة في مجال تقديم خدمات البنى التحتية والسلع والخدمات العامة.

المبحث الثاني: الدراسات التطبيقية للنمو الاقتصادي والحكم الراشد

تناولت العديد من الدراسات دراسة علاقة الحكم الراشد بالنمو الاقتصادي بحثا منها عن كل الجوانب المفسرة للنمو الاقتصادي و محدداته مستخدمين في ذلك مختلف الاساليب والمناهج والادوات بمختلف الاصعدة وفيما يلي عرض لبعض هذه الدراسات التي تناولت الموضوع:

المطلب الاول: الدراسات السابقة لموضوع النمو الاقتصادي والحكم الراشد

أولا: الدراسات المحلية

أ- دراسة سايح بوزيد

موضوع الدراسة: دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية حالة الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية من جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان سنة 2013.

–إشكالية الدراسة: ما مدى تحقيق تنمية مستدامة في الدول العربية عامة والجزائر خاصة من خلال تبني نظام الحكم الراشد وما هي الصعوبات والتحديات التي تحول دون ذلك؟

–هدف الدراسة: تهدف الدراسة إلى محاولة دعم تجسيد الحكم الراشد الذي يعتبر هدفا رئيسيا ضمن استراتيجيات التنمية وما يحققه من مكاسب للدولة.

–طبيعة التحليل: دراسة ذات طبيعة تحليلية اعتمد الباحث فيها على المنهج التحليلي لمؤشرات التنمية الاقتصادية والحكم الراشد وتحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي ومن ضمنها النمو الاقتصادي.

–أهم نتائج الدراسة

1. انخفاض ملحوظ في معدلات الفقر.
2. انخفاض مستوى البطالة من 29.3% سنة 2009 إلى 11.8%.
3. تطور مؤشرات التنمية البشرية ب13 % خلال الفترة من (2000– 2010).
4. تحسن الناتج الوطني الخام بتحسن أسعار المحروقات على مستوى العالم.

ب– دراسة لياس شوبار وجوادي عصام

موضوع الدراسة: الحكم الراشد والنمو الاقتصادي في الدول العربية دراسة قياسية باستعمال بيانات بانيل خلال الفترة 2000 – 2012.

اشكالية الدراسة: ما هو أثر متغيرات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة 2000 – 2012 ؟

هدف الدراسة:

الهدف من هذه الدراسة هو معرفة أثر متغيرات الحكم الراشد في عملية النمو الاقتصادي عند الدول العربية خلال الفترة 2000 – 2012، كما تهدف الدراسة أيضا إلى معرفة العوامل المفسرة للنمو الاقتصادي في المنطقة العربية وكذا مكانة الدول العربية في التصنيف العالمي لمؤشرات الحكم الراشد.

طبيعة التحليل: دراسة ذات طبيعة كمية اعتمد الباحث فيها على المنهج الوصفي التحليلي.

اهم نتائج الدراسة:

1- وجود تأثير ايجابي ومعنوي لمتغير الأطر التنظيمية وحكم القانون على النمو الاقتصادي.

2- عدم وجود أثر لكل من: الصوت والمسائلة، الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، مكافحة الفساد على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000 – 2012.

ج- دراسة مازوزي عبدالهادي

موضوع الدراسة: أثر آليات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي دراسة اقتصادية قياسية لحالة بعض الدول العربية للفترة من: 1996 الى 2015.

اشكالية الدراسة: ما مدى تأثير آليات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي للدول العربية خلال الفترة الزمنية من 1996 – 2015؟

أهداف الدراسة:

1- توضيح مفهوم الحكم الراشد وأهم عناصره وعلاقته بالنمو الاقتصادي.

2- ابراز أهمية التحليل القياسي باستخدام نماذج " بانل ".

3- التحقق من ان الحكم الراشد يمكنه تفسير النمو الاقتصادي.

طبيعة التحليل: دراسة ذات طبيعة كمية اعتمد الباحث فيها على المنهج الوصفي التحليلي.

أهم نتائج الدراسة:

أكدت نتائج الدراسة أن أثر آليات الحكم الراشد قصير المدى على النمو الاقتصادي.

د- دراسة وعيل الميلود

موضوع الدراسة: المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3 سنة 2014.

اشكالية الدراسة: ما هو واقع المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في كل من الجزائر ومصر والسعودية؟ وما مدى ارتباط النمو الاقتصادي لهذه الدول بها؟ وما هي مختلف السياسات التي انتهجتها هذه الدول لدعم النمو الاقتصادي من خلال المداخل الحديثة له؟.

هدف الدراسة: هو معرفة واقع المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وتحديدا في الجزائر ومصر والسعودية واكتشاف الآليات التي انتهجتها هذه الدول بهدف تحفيز النمو الاقتصادي وفق الرؤى الحديثة له.

- تقييم سبل تفعيل معدلات النمو الاقتصادي في الدول الثلاث في ظل المحددات الحديثة له، ومحاولة تفسير الاختلافات والتباينات الموجودة بين هذه الدول.

طبيعة التحليل: دراسة ذات طبيعة احصائية وكمية اعتمد الباحث فيها على المنهج الوصفي التحليلي.

أهم نتائج الدراسة:

- توصل الباحث الى ان الحكم الراشد وأثره على النمو الاقتصادي عامل ذو خصوصية في الدول الثلاث فإذا كانت المحددات الاخرى عرفت تطورا مستمرا في دول الدراسة مدعوما بإرادة سياسية قوية فإن تحليل هذا المؤشر من خلال مؤشري النوعية المؤسساتية (iqi) ومؤشر مكافحة الفساد (cpi) يوضح تراجع كبير في الدول الثلاث مقارنة مع المستويات المقبولة نسبيا والداعمة للنمو الاقتصادي في التجارب العالمية.

***ثانيا:* الدراسات الاجنبية**

أ- دراسة يختار عبدالقادر والاستاذ عبدالرحمان عبدالقادر

ب–موضوع الدراسة: دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الدول العربية، دراسة مقدمة للمؤتمر العالمي الثامن والتمويل الاسلامي تحت عنوان النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الاسلامي من 19 إلى 21 ديسمبر 2011، الدوحة، دولة قطر.

إشكالية الدراسة: إلى أي مدى يؤثر الحكم الراشد في نتائج التنمية على مستوى الدول العربية؟

طبيعة التحليل: دراسة ذات طبيعة كمية اعتمد الباحث فيها على المنهج الوصفي التحليلي.

أهم النتائج المتوصل اليها:

1- يزيد الحكم الراشد في الدخل الفردي للسكان بثلاث مرات تقريبا في المدى الطويل.

2- تأثر التنمية بالإيجاب في الدول العربية يرجع الخلل الى اتجاه الاصلاحات المؤسساتية نحو التدهور ب0.05%.

3- تحقيق الحكم الراشد زيادة بنسبة 0.4% في معدل النمو و 0.27% في معدل الاستثمار.

ب–دراسة د. مُحَّد محمود العجلوني

موضوع الدراسة: أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية، بحث مقبول للتقديم الى المؤتمر العالي التاسع للاقتصاد والتمويل الاسلامي (ICIEF) حول النمو والعدالة والاستقرار من منظور اسلامي المنعقد بإسطنبول تركيا خلال 9-11 سبتمبر 2013.

هدف الدراسة: هو التعرف على أثر الحكم الرشيد في النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

طبيعة التحليل: دراسة كمية اعتمد الباحث فيها على المنهج الوصفي التحليلي.

أهم نتائج الدراسة: أظهر التحليل عددا من الحقائق حول العلاقة بين الحاكمية والنمو الاقتصادي هي ان معدل النمو الاقتصادي مرتبط ايجابيا بمستوى تطوير المؤسسات والحاكمية في الدول العربية، وهذه النتيجة غير مرتبطة بمستوى دخل الدولة.

ج– دراسة بسام عبدالله البسام

موضوع الدراسة: الحوكمة الرشيدة دراسة حالة العربية السعودية، بحث مقدم في مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددين 67 و68 بمعهد الادارة العامة بالرياض، السعودية 2014.

إشكالية الدراسة: هل هناك علاقة بين النمو الاقتصادي والحوكمة الرشيدة في اقطار الخليج الست.

أهداف الدراسة: دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي وتحقيق مستويات متقدمة من مؤشرات الحوكمة الرشيدة.

طبيعة التحليل: دراسة ذات طبيعة كمية اعتمد الباحث فيها على نموذج الانحدار المتعدد للتأثيرات الثابتة.

أهم نتائج الدراسة: توصل الباحث الى انه لا توجد علاقة قوية بين النمو الاقتصادي وتحقيق مستويات متقدمة من الحاكمية الرشيدة على الاقل في المدى القصير.

المطلب الثاني: مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة المحلية

سنحاول من خلال هذا الجزء إظهار أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة والدراسة الحالية كما يلي:

أولا: مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات المحلية

نوجز محتوى المقارنة في الجدول التالي:

جدول رقم(2.1) مقارنة بين الدراسات المحلية السابقة والدراسة موضوع البحث

	الدراسة الاولى	الدراسة الثانية	الدراسة الثالثة	الدراسة الحالية
الموضوع	دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية	الحكم الراشد والنمو الاقتصادي	محددات النمو الاقتصادي	تأثير متغيرات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي
الهدف	دعم تجسيد الحكم الراشد	التعرف على أثر الحكم الراشد على النمو الاقتصادي	معرفة واقع محددات النمو الاقتصادي	معرفة اثر متغيرات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي
الحدود المكانية	الجزائر	بعض الدول العربية	الجزائر – مصر –	الجزائر

			السعودية	
الحدود الزمانية	2010 - 2000	2015 - 1996	2010 - 1990	2017 - 1996
طريقة معالجة الموضوع	تحليل لمؤشرات الاقتصاد الكلي	تحليل السلاسل الزمنية المقطعية(panel)	نماذج الانحدار المتعدد	نماذج الانحدار المتعدد
النتيجة	-تحسين الناتج الوطني الخام. -انخفاض مستوى البطالة. -انخفاض مستوى الفقر.	علاقة ذات تأثير قصيرة الاجل	تراجع للحكم الراشد في معيار الحوكمة المؤسساتية (IQI) ومعيار مكافحة الفساد (CPI)	هناك ارتباط وثيق بين الحكم الراشد والنمو الاقتصادي

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على ما جاء في الدراسات السابقة المحلية

بعض الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع تستخدم اسم التنمية الاقتصادية وتناقش النمو الاقتصادي في تحليلها، بينما دراستنا بالإضافة الى جل الدراسات السابقة فقد أخذت النمو الاقتصادي كمؤشر اقتصادي.

الدراسة الاولى ذات تحليل اقتصادي نضري أما الدراستين الثانية والثالثة ذواتا تحليل كمي بإختلاف الادوات والنتائج.

ثانيا: **مقارنة الدراسات الاجنبية بالدراسة المحلية**

جدول رقم: (3.1) مقارنة بين الدراسات السابقة الاجنبية والدراسة موضوع البحث

	الدراسة الاولى	الدراسة الثاني	الدراسة الثالثة	الدراسة الحالية
الموضوع	الحكم الراشد والنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	الحكم الراشد والتنمية الاقتصادية المستدامة	الحكم الراشد	تأثير متغيرات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي
الهدف	دور الحكم الراشد في النمو الاقتصادي والتنمية	التعرف على اثر الحكم الراشد في النمو وتحقيق التنمية	العلاقة بين النمو الاقتصادي ومستويات الحوكمة	معرفة اثر متغيرات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي
الحدود المكانية	الدول العربية	الدول العربية	السعودية واقطار الخليج العربي	الجزائر
الحدود الزمانية	2011 - 1996	2011 - 1996	2011 - 1996	2017 –1996
طريقة معالجة الموضوع	التحليل باستخدام المركبات الاساسية (ACP)	الانحدار المتعدد ذو التأثير الثابت (Fixed effect)	الانحدار الذاتي المتعدد	نماذج الانحدار المتعدد
النتيجة	يزيد الحكم الراشد من نسبة النمو ب 0.4% والاستثمار ب 0.27%	يرتبط النمو الاقتصادي إيجابا بالحكم الراشد	لا توجد علاقة قوية بين النمو الاقتصادي وتحقيق مستويات متقدمة للحكم الراشد	هناك ارتباط وثيق بين الحكم الراشد والنمو الاقتصادي

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على ما جاء في الدراسات السابقة الاجنبية

من خلال الجدول أعلاه تبرز لنا أهم الاختلافات بين الدراسة موضوع البحث والدراسات السابقة الاجنبية باللغة العربية وذلك من حيث الحدود الزمانية والحدود المكانية وتختلف مع البعض في أسلوب التحليل الكمي والادوات المستخدمة.

المبحث الثالث: الدراسة القياسية

سنتطرق في هذا المبحث الى بناء نموذج اقتصادي من اجل معرفة مدى تأثير مؤشرات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي ، وذلك بالاعتماد على تقنيات النمو الاقتصادي .

المطلب الاول: التعريف بالمتغيرات والنموذج

تتمثل صياغة النموذج في تحويل العلاقة الاقتصادية الى صيغة قياسية، حيث يتم حصر المتغيرات التي يجب ان يشتمل عليها النموذج والتي هي كالتالي:

المتغير التابع: يتمثل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي GDPC

المتغيرات المستقلة: تتمثل في المؤشرات الستة للحكم الراشد وهي كما يلي:

VA: الصوت والمساءلة

PS: الاستقرار السياسي وغياب العنف

GE: فاعلية الحكومة

RQ: نوعية التنظيم

RL: سيادة القانون

CC: ضبط او السيطرة على الفساد

بعد التعرف على المتغيرات التي يتكون منها النموذج القياسي سنقوم بتحديد الشكل الرياضي للنموذج، وشكل الدالة يكون كما يلي:

$$GDPC= f(VA ، PS ، GE ، RQ ، RL ، CC)$$

مصدر هذه المتغيرات هي :the worldwide governance Indicators, 2018 Updata

المطلب الثاني: البيانات وحدود الدراسة

1- العينة وفترة الدراسة: تشمل الدراسة على بيانات سلسلة زمنية سنوية من الفترة (1996-2017)، وقد تم اختيار هذه الفترة طبقا لمعيار توافر البيانات للمتغيرات محل الدراسة، وقد تم الحصول على البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة من جدول احصاءات مؤشرات الحكم الراشد في العالم التي يقوم البنك الدولي بإعدادها.

2- طريقة التقدير: يتم تقدير معلمات النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية ols والتي تعد من افضل الطرق من وجهة نظر المعايير الاقتصادية والاحصائية والقياسية والاكثر استعمالا في العلوم الاجتماعية على وجه العموم، نظرا لكونها تعتمد على مبدأ تصغير مجموع مربعات الاخطاء الى حد ممكن، كما سنعتمد على مستوى معنوية 5 % سواء فيما يخص المعنوية الاحصائية او مختلف الاختبارات، وسنعتمد على برنامج الاقتصاد القياسي (EVIEWS10).

الفرضيات التي تعتمد عليها هذه الطريقة:

1- المتغيرة العشوائية U_i تخضع للتوزيع الطبيعي.

2- التوقع الرياضي للمتغيرة العشوائية معدوم، اي:$E(U_i)=0$

3- $V(U_i)=\sigma^2$

4- انعدام الارتباط الذاتي بين المتغيرات العشوائية اي: $E(U_iU_j) = 0$ مهما كانت i تختلف عن j.

5- عدد المشاهدات n يجب ان يكون اكبر من عدد المعالم المطلوب تقديرها.

6- لا توجد اية علاقة خطية بين المتغيرات المستقلة.

المطلب الثالث: علاقات الارتباط ما بين المتغيرات

الجد ول:رقم: (1. 4) يبين علاقة الارتباط بين المتغيرات

	GDPPC	GE	PS	RL	RQ	VA	CC
GDPPC	**1**	**0.86**	**0.85**	**0.64**	**-0.57**	**0.79**	**0.65**
GE		**1**	**0.73**	**0.86**	**-0.23**	**0.79**	**0.58**
PS			**1**	**0.49**	**-0.28**	**0.83**	**0.59**

RL				**1**	**0.03**	**0.66**	**0.48**
RQ					**1**	**-0.18**	**-0.369**
VA						**1**	**0.57**
CC							**1**

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EVIEWS10 أنظر الملحق رقم 02.

من خلال الجدول نلاحظ:

-المتغير GDPPC يرتبط ارتباط موجب وقوي مع أغلب المتغيرات Cc Va Ge Rl Ps ماعدا متغير نوعية التنظيم RQ فيرتبط به سلبا.

-المتغير(فعالية الحكومة) GE هو الأقوى ارتباطا 0.86 بالإيجاب مع المتغير التابع GDPPC.

-المتغير RQ نوعية التنظيم هو الاضعف ارتباطا 0.57 - مع المتغير التابع مقارنة بالمؤشرات الاخرى للحكم الراشد.

المطلب الرابع: تقدير وتحليل النتائج

الجدول رقم: (1. 5)جدول نتائج التقدير

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	اختبار t	الاحتمال
C	169217.3	6943.594	24.37027	0.0000
CC	-1802.612	6885.063	-0.261815	0.7970
VA	2111.189	11483.12	0.183851	0.8566
PS	23857.51	5555.468	4.294420	0.0006
GE	23029.97	12374.39	1.861099	0.0824
RQ	-21818.47	3233.961	-6.746672	0.0000
RL	16105.89	9318.395	1.728397	0.1044
R= 0.966		F=71.18	DW=1.81	

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات EVIEWS10 انظر الملحق رقم 02.

الدراسة الاحصائية للنموذج:

اختبار معنوية المعالم:

تستخدم احصائية ستودنت t لتقييم معنوية معلمات النموذج ومن ثم تقييم تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع باختبار الفرضيات الخاصة بالمعلمات المقدرة على النحو التالي:

فرضية العدم:

$$H_0: a_0 = a_1 = a_2 = a_3 = a_4 = a_5 = a_6 = 0$$

الفرضية البديلة:

$$H_1: a_0 \neq a_1 \neq a_2 \neq a_3 \neq a_4 \neq a_5 \neq a_6 \neq 0$$

ويمكن توضيح نتائج اختبار ستودنت من خلال الجدول التالي الذي يوضح لنا القيم المحسوبة للمعلمات والقيم الجدولية للمعلمات التي قمنا باستخراجها من خلال الجدول الخاص بتوزيع ستودنت عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية n-k =22-6 .

الجدول رقم (6.1)جدول يوضح معنوية المتغيرات المدروسة .

المقدرات	المعاملات	tالمحسوبة	Tالمجدولة	الاحتمال
الثابت	a_0	24.37027	1.746	0.0000
CC	a_1	-0.26181	1.746	0.7970
VA	a_2	0.183851	1.746	0.8566
PS	a_3	4.294422	1.746	0.0006
GE	a_4	1.861099	1.746	0.0824
RQ	a_5	-6.74667	1.746	0.0000
RL	a_6	1.728397	1.746	0.1044

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات EVIEWS10 وجدول ستودنت .

- بالنسبة لمعامل الثابت a_0نلاحظ أن t المحسوبة اكبر من t المجدولة، وبهذا نرفض فرضية العدم H_0 أي ان الثابت له دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5%.
- أما بالنسبة لمعامل ضبط الفساد a_1 نلاحظ ان t المحسوبة اقل من t المجدولة وبهذا نقبل الفرضية الصفرية H_0 اي ان متغير ضبط الفساد غير معنوي عند مستوى دلالة 5% وبالتالي يمكن القول ان متغير ضبط الفساد لا يؤثر على قيمة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي GDPC.
- اما معامل الصوت والمسائلة a_2 نلاحظ ان أن t المحسوبة اقل من t المحسوبة وبهذا فإننا نقبل فرضية العدم H_0، اي ان متغير الصوت والمساءلة ليس له دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5% وبهذا يمكن ان نقول ان الصوت والمساءلة لا يؤثر على مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي GDPC.
- بالنسبة لمعامل الاستقرار السياسي وغياب العنف a_3 نلاحظ ان t المحسوبة اكبر من t المجدولة وعليه نرفض الفرضية الصفرية اي ان متغير الاستقرار السياسي وغياب العنف له دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5% وبذلك فان متغير الاستقرار السياسي يؤثر على GDPC.
- بالنسبة لمعامل فاعلية الحكومة a_4 نلاحظ ان t المحسوبة اكبر من t المجدولة وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الصفرية اي ان متغير فاعلية الحكومة له دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5 % بهذا يمكن القول ان متغير فاعلية الحكومة يؤثر على قيم GDPC.
- بالنسبة لمعامل نوعية التنظيم a_5 نلاحظ ان t المحسوبة اكبر من t المجدولة وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الصفرية، اي ان متغير نوعية التنظيم له دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5% بهذا يمكن القول بان متغير فاعلية الحكومة يؤثر على GDPC.
- بالنسبة لمعامل سيادة القانون a_6 نلاحظ ان t المحسوبة اقل من t المجدولة وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الصفرية، اي ان متغير سيادة القانون ليس له دلالة احصائية عند مستوى دلالة احصائية 5%، فإن هذا المتغير لا يؤثر على الGDPC.

اختبار المعنوية الكلية للنموذج :

أ – معامل التحديد ^{2} :

لدينا قيمة معامل التحديد ^{2} يساوي0.996 وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 96.6% من التغيرات التي تحدث مما يدل على وجود ارتباط قوي بين المتغير التابعGDPC

والمتغيرات المفسرة المتمثلة في مؤشرات الحكم الراشد، اما نسبة **3.4%** تعزى الى عوامل اخرى تدخل في مجال الخطأ.

ب- اختبار فيشر F:

- يستخدم هذا الاخير في اختبار معنوية معادلة الانحدار ككل ويعتمد على فرضيتين هما:

فرضية العدم:

H_0 **:** تنص على إنعدام العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

الفرضية البديلة:

H_1 **:** تنص على وجود العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

نقوم باستخراج قيمة فيشر المجدولة من الجدول الخاص بفيشر عند مستوى معنوية 5% بدرجة حرية البسط K =6ودرجة حرية المقام n-k-1=15 فنجد $F_{tab} = 2.79$ بما ان f المحسوبة 71.18 اكبر من المجدولة فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، هذا ما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، وبالتالي فالنموذج ككل له معنوية.

ج- اختبار داربن واتسون:

يعتبر اختبار من اختبارات الارتباط الذاتي من الرتبة الاولى بحيث يفترض هذا الاختبار فرضيتين اساسيتين هما:

فرضية العدم: انعدام الارتباط الذاتي $H_0: P = 0$

الفرضية البديلة: وجود الارتباط الذاتي $H_1: P \neq 0$

فنقوم بعد هذا بمقارنة قيمة DW المحسوبة بقيمة DW المجدولة بحيث ان قيمة هذا الاختبار مجدولة بقيمتين تشير احداهما الى الحد الادنى ويرمز لها بالرمز DL والاخرى الى الحد الاعلى ويرمز لها ب DU حسب درجات الحرية nو k-1 لمستوى معنوية 5%.

لدينا الجدول التالي رقم (7.1) يبين لنا قاعدة اتخاذ القرار:

الحالة	قيمة DW	النتيجة
1	0< DW < DL	رفض فرضية العدم اي وجود ارتباط ذاتي موجب اي P>0
2	DL< DW < DU	نتيجة غير مؤكدة
3	DU < DW < 2	قبول فرضية العدم اي عدم وجود ارتباط ذاتي اي P=0
4	2< DW <4-DU	قبول فرضية العدم اي عدم وجود ارتباط ذاتي اي P=0
5	DU-4 < DW < DL-4	نتيجة غير مؤكدة
6	DL-4 <DW<4	رفض فرضية العدم اي وجود ارتباط ذاتي سالب اي P<0

لدينا قيمة DW= 1.81 DL=0.769 DU=2.090

بما ان قيمة DL< DW < DU يعني 0.769< DW <2.090 فان القرار هو قرار غير مؤكد اي لا يمكن ان نتنبأ بوجود ارتباط او لا.

لذا نلجأ الى اختبار "بريش –كودفري " الذي يعتمد على فرضيتين هما:

فرضية العدم: انعدام الارتباط الذاتي $H_0: P_1 = P_2 = P_3 = 0$

الفرضية البديلة: وجود الارتباط الذاتي $H_1: P_1 \neq P_2 \neq P_3 \neq 0$

يتم مقارنة قيمة $R^2(n-m)$ مع القيمة المجدولة في جدول كاي- تربيع عند مستوى دلالة معين فاذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل والذي يقضي بوجود ارتباط ذاتي والعكس صحيح.

لدينا prob chi-square(1) =0.6505 وبالتالي نقبل فرضية العدم معناه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء.

نتائج الاختبار موجودة في الملحق رقم 03.

اختبار عدم ثبات تباين الاخطاء : اختبار berusch-pagan-godfrey

لدينا الفرضيتين التاليتين:

الفرض الصفري :يوجد ثبات أو تجانس التباين.

الفرض البديل: عدم ثبات التباين.

من خلال مخرجات eviews10 نلاحظ أن prob chi-square =0.2464>0.05 وبالتالي القيمة المحسوبة أقل من القيمة المجدولة أي نقبل الفرض الصفري و نرفض الفرض البديل أي يوجد ثبات أو تجانس التباين لسلسلة حد الخطأ.

نتائج الاختبار موجودة في الملحق رقم 04.

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

من خلال إختبار Jarque-Bera يمكننا معرفة إذا كانت البواقي تتبع التوزيع الطبيعي أو لا ولمعرفة ذلك نقوم بمقارنة Probability من الشكل مع مستوى معنوية 5 % إذ نلاحظ أن 0.05<Probability بالتالي نقبل الفرض الصفري ونرفض الفرض البديل أي أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

نتائج الاختبار موجودة في الملحق رقم 05.

اختبار مشكلة التعدد الخطي :

نستخدم اختبار معامل التضخم **VIF** للكشف عن مشكلة التعدد الخطي (الارتباط بين المتغيرات المستقلة) من خلال النتائج المحصل عليها في الجدول نجد أن قيمة معامل **VIF** للمتغيرات المستقلة هي أقل من 10 وعليه نحكم بعدم وجود مشكلة التعدد الخطي.

نتائج الاختبار موجودة في الملحق رقم 06.

اختبار استقرارية النموذج :في هذه الحالة نعتمد على اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUMSQ:

نلاحظ من خلال الشكل أن المنحنى يقع داخل الحدود المسموح بها، ومنه هذا النموذج مستقر عبر الزمن.

من خلال ما سبق نلاحظ ان الفروض الاساسية لاستخدام طريقة المربعات المعممة كانت ملائمة مع ما قمنا بتحليل النموذج القياسي.

نتائج الاختبار موجودة في الملحق رقم 07.

التفسير الاقتصادي:

من خلال دراستنا نلاحظ وجود علاقة معنوية ايجابية بين مؤشري الاستقرار السياسي، الصوت والمسائلة، وعلاقة غير معنوية بين مؤشري فاعلية الحكومة، حكم القانون، ونوعية التنظيم والنمو الاقتصادي في الجزائر وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية وهذا بسبب ان الجزائر دولة نفطية ريعية وتتميز بمستوى متدني من المسائلة حيث ان كل زيادة في مؤشر الاستقرار السياسي و الصوت والمسائلة، فاعلية الحكومة، حكم القانون، ب 1% تؤدي الى زيادة النمو كما نلاحظ عدم وجود علاقة بين مؤشري نوعية التنظيم و ضبط الفساد والنمو الاقتصادي وهذا ما لا يتفق مع النظرية الاقتصادية.

خلاصة الفصل:

توصلنا في دراستنا الى ان معظم مؤشرات الحكم الراشد لها تأثير على النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث بينت لنا الدراسة ان كل من ، الاستقرار السياسي، يؤثرون ايجابا في النمو الاقتصادي، والعكس هو ان مؤشر نوعية التنظيم ومؤشر ضبط الفساد يؤثران سلبا على زيادة النمو الاقتصادي.

خاتمة عامة

ان ومما لا شك فيه ان ارساء مبادئ الحكم الراشد يعد مطلبا حقيقيا لحكومات الدول خاصة النامية منها، لما يوفره من فرص مثمرة تحقق مكاسب جمة على مستوى النمو الاقتصادي، باعتباره يساعد على الاستخدام الفعلي للموارد المالية وحسن استغلالها، عن طريق محاربة الفساد بكل انواعه واشكاله وتعزيز قيم التمثيل والمسائلة في ادارة الاموال العامة .

ففي هذه الدراسة حاولنا كشف العلاقة بين الحكم الراشد والنمو الاقتصادي في الجزائر وقد تطرقنا الى تحليل خصائص ومؤشرات الحكم الراشد وعلاقتها بمستوى النمو الاقتصادي وقدرتها على تحقيق التنمية المستدامة.

ومن خلال هذه الدراسة التطبيقية تم الوصول الى مجموعة من النتائج وذلك على النحو التالي :

– هناك ارتباط وثيق بين مؤشرات الحكم الراشد والنمو الاقتصادي في الجزائر.

– هناك علاقة طردية وموجبة بين النمو الاقتصادي ومؤشر فاعلية الحكومة.

–هناك علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي و مؤشر نوعية التنظيم.

– هناك علاقة طردية موجبة بين النمو الاقتصادي ومؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف، فارتفاع معدل هذا المؤشر يولد الامن في البلاد ومن ثم جذب استثمارات اجنبية وهذا ما يؤدي في الاخير الى رفع النمو الاقتصادي.

والنتائج المتوصل اليها تؤكد صحة الفرضية والتي مفادها ان مستوى الحكم الراشد في الجزائر يؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر.

التوصيات :

– العمل على ترسيخ مفهوم ومبادئ الحكم الراشد بما يخدم الاقتصاد.

– العمل على ارساء قواعد الحكم الراشد والسعي الجاد نحو محاربة الفساد والرشوة واحترام الحريات الاساسية في اطار ما تمليه القوانين، ومن ثم الحرص على الاستقرار السياسي والامني والذي يعتبر من اهم محددات النمو الاقتصادي.

– تعزيز مؤشر الصوت والمساءلة وذلك بتجسيده بصلاحيات قانونية.

خاتمة عامة

- العمل على حوكمة مؤسسات الحكم الراشد في الجزائر وضبطها حسب المعايير الدولية.

المراجع:

أولا: باللغة العربية

1- الكتب:

1- احمد فريد مصطفى وسهير محمود السيد حسن، تطور الفكر والوقائع الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000.

2- اسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، الجزائر، دار هومة،1997.

3- اسماعيل عبد الرحمان، حربي مُحَمَّد موسى عريقات، مفاهيم اساسية في علم الاقتصاد، الاردن عمان ، 1999.

4- الطاهر سعود، موضوعية ترشيد الحكم في تراثنا العربي الاسلامي: كتاب بدائع السلك في طبائع الملك لابي عبد الله بن الازرق نموذجا، الملتقى الدولي حول الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم، الجزء 01، المنعقد في جامعة سطيف يومي 08-09، مطبعة اقرأ قسنطينة، 2007.

5- امين عواد المشاقبة والمعتصم بالله داود علوي، الاصلاح السياسي والحكم الراشد (اطار النظري)، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن.

6- زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية: قضايا وتطبيقات، القاهرة: المنضة العربية للتنمية الادارية، 2003.

7- سلوى جمعة الشعراوي وآخرون، ادارة شؤون الدولة ومجتمع القاهرة: مركز الدراسات وانتشار الادارة العامة، 2001.

8- عبد النور ناجي، المدخل الى علم السياسة، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع،2007.

9- عريقات حربي مُحَمَّد موسى، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، عمان/الاردنية، 2006.

10- علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية: الواقع. العوائق. سبل النهوض، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة الاولى، 2007.

11- عمر صخري، مبادئ الاقتصاد الرياضي، دوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1994.

المراجع

12- مُحَمَّد عبد العزيز عجمية وايمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2007.

13- مُحَمَّد عبد العزيز عجمية، ومُحَمَّد الليثي، التنمية الاقتصادية، مصر الاسكندرية، الدار الجامعية، 2004.

14- مُحَمَّد مدحت مصطفى وسهير عبد الظافر احمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الاسكندرية،1998.

15- اشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة الاولى، 2013.

16- رعد سامي، عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، الطبعة 01، الاردن: دار دجلة، 2008.

17- مُحَمَّد فاهم درويش، مرتكزات الحكم الديمقراطي وقواعد الحكم الرشيد، الطبعة 01، القاهرة: دار النهضة العربية، 2010.

2- الرسائل الجامعية:

18 - عائشة مسلم، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2004، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006-2007.

19- مايغا بوباكري، اشكالية الحكم الرشيد للمسار الديمقراطي لبوركينافاسو1990-2002، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2003.

20- بروسي رضوان، الديمقراطية والحكم الراشد في افريقيا، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة باتنة، 2008-2009.

المراجع

21- بوزيد سايح بوزيد دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية حالة الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر،2013.

22- جبوري مُحَّد تأثير انظمة اسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2013.

23- حملاوي عبد الحق، الاليات السياسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية من منظور الحكم الراشد، تجربة الجزائر 1999-2007، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص السياسة العامة والادارة المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة،2013.

24- صواليلي صدر الدين، النمو والتجارة الدولية في البلدان النامية، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.

25 - طاوش قندوسي، تاثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، 1970-2012، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في التسيير، غير منشورة، جامعة ابي بكر بالقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013-2014.

26- مسغوني منى، علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة بين 1970-2001، مذكرة متممة كجزء من متطلبات شهادة الماجستير، غير منشورة، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية،2004-2005.

27- موهوبي مليكة، اثر التعليم على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2015.

28- هدروق احمد، اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة اقتصادية قياسية للفترة 1970-2008، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2011.

29- ورشاني شهناز، الحكم الراشد ومتطلبات اصلاح الادارة المحلية في الجزائر، مذكرة مقدمة لتيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسة عامة وادارة محلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2015.

30- وليد خلاف، دور المؤسسات الدولية في ضل الحزب الواحد والتعددية الحزبية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، فرع العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جوان 2014.

31-بدر شحدة سعيد حمدان، مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني(1995-2001)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، غير منشورة، جامعة الازهر، غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية،2012.

3- المجلات والدوريات:

32- الجابري مُحَمَّد عابد، هل يمكن الانتقال الى الليبرالية الجديدة في بلد متخلف؟ مناقشة مفاهيم، مجلة البرلمان العربي، اتحاد البرلمان العربي، العدد 81، 2001.

33- برهان غليون، بناء المجتمع المدني العربي: دور العوامل الداخلية والخارجية، المستقبل العربي ، العدد 158، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، افريل 1998.

34- بسام عبد الله البسام، الحوكمة الرشيدة حالة العربية السعودية، مجلة بحزث اقتصادية عربية، العددان 67-68، معهد الادارة العامة بالرياض، 2014.

35- علي مكيد وعماد معوش، قياس اثر الانفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على الناتج الوطني مع تحليل المصادر الاساسية للنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية، العدد 13، 2013.

36-مجلس الامة، دور البرلمان في الوقاية من الفساد، مجلة الفكر البرلماني، العدد 11، يناير 2006.

37-نعمان عباسي، الحكم الراشد واولوية ترتيب المشهد النخبوي فبي الجزائر، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 10، جامعة الجزائر: طبع ورقلة، سبتمبر 2010.

4- التقارير:

38- برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية الانسانية العربية، المكتب الاقليمي للدول العربية، الامم المتحدة، نيويورك، 2002.

39- الجمهورية الجزائرية، قانون 06/01 المؤرخ في 20 فيفري 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، العدد 14، 2006.

40- المادة 02 من القانون التوجيهي للمدينة 06/06، المؤرخ في 20 فيفري 2006، المتضمن القانون التوجيهي للمدينة ، الجريدة الرسمية، العدد 56، 2006/03/12.

5- الملتقيات:

41- كمال بالخيري، عادل غزالي، متطلبات الادارة الرشيدة والتنمية في الوطن العربي، الملتقى الدولي حول الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، الجزء 01، جامعة سطيف يومي 09/08، مطبعة اقرا قسنطينة،2007.

42- مصطفى مرضي، الحكم الراشد: متطلباته وعوائقه في ضوء التجربة الجزائرية، الملتقى الدولي حول: الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، الجزء 02، جامعة سطيف، يومي 2007/09/08، مطبعة اقرا بقسنطينة.

43- نسيمة عكة، دور الحكم الراشد في التنمية، الملتقى الدولي حول الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، الجزء 02، بحوث واوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد بجامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 8-2007/9.

44- يختار عبد القادر وعبد الرحمان عبد القادر، اثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية ، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الاسلامي (ICIEF)، حول النمو والعدالة والاستقرار من منضور اسلامي، اسطنبول تركيا، 2013.

45-كمال بطوش، ادارة المعرفة ودورها في ارساء قواعد الحكم الرشيد: البيئة التمكينية لمجتمع المعلومات، الملتقى الدولي حول الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، الجزء 01، جامعة سطيف يومي 09/08 أفريل، مطبعة اقرا قسنطينة، 2007.

4-ثانيا باللغة الاجنبية:

- FNUD, Gouvernance Forsustainab le humain développement , op- cit.

- Jean –Luc Graf fard , " la croissance économique " ,Armand colin Editeur, Paris ,2011.

- Kaufmann ,D, Kraal, A, and Mastruzzi, M. (2010), "the Worldwide Governance Indicators ", op. cit.

- Marc Nous chi ,Régis Béni chi , la croissance aux XIX ème et XX ème siècle , histoire économique
contemporaine, édition ellipses , 1990.

-Daniel Kaufmann :"Repenser la gouvernance :dialogueur gouverne et développement au moyen oréant et en Afrique du sud " (paris – Bayrou – Rabat et Washington : ac (21/11/2003).

الملاحق

الملحق رقم 01 : جدول البيانات

	GDPPC	GE	PS	RL	RQ	VA	CC
1996	100404.7	-1.088766	-1.780031	-1.218195	-0.907437	-1.166290	-0.566741
1997	99894.35	-0.958884	-1.827954	-1.189379	-0.826126	-1.205316	-0.724260
1998	103435.4	-0.829002	-1.875876	-1.160562	-0.744814	-1.244342	-0.881779
1999	105253.8	-0.896421	-1.653943	-1.185949	-0.725100	-1.177197	-0.909845
2000	107809.2	-0.963841	-1.432010	-1.211336	-0.705386	-1.110052	-0.937911
2001	109616.6	-0.780680	-1.532622	-0.920747	-0.644429	-1.077356	-0.906796
2002	114307.6	-0.597520	-1.633234	-0.630159	-0.583472	-1.044660	-0.875681
2003	120995.2	-0.612373	-1.753627	-0.587644	-0.517234	-1.076718	-0.692261
2004	124556.4	-0.572631	-1.359521	-0.620909	-0.544127	-0.802059	-0.679478
2005	130102.6	-0.467568	-0.915213	-0.750832	-0.383399	-0.715686	-0.482172
2006	130377.0	-0.472641	-1.126453	-0.708591	-0.571554	-0.916876	-0.521335
2007	132722.8	-0.565725	-1.148360	-0.772746	-0.622034	-0.984122	-0.559929
2008	133670.4	-0.626527	-1.093989	-0.741469	-0.794614	-0.979712	-0.594569
2009	133534.6	-0.582937	-1.197078	-0.793536	-1.073803	-1.038431	-0.577883
2010	135889.7	-0.479542	-1.259368	-0.784948	-1.171034	-1.022338	-0.524850
2011	137153.9	-0.564615	-1.360561	-0.807666	-1.189574	-1.004121	-0.544585
2012	138965.9	-0.532319	-1.325043	-0.772281	-1.276868	-0.906027	-0.503218
2013	139933.6	-0.534195	-1.202371	-0.689374	-1.165970	-0.893353	-0.473484
2014	142359.0	-0.477553	-1.190535	-0.773168	-1.282962	-0.815198	-0.600029
2015	144907.6	-0.500323	-1.090160	-0.868520	-1.173605	-0.838550	-0.662880
2016	146981.8	-0.536450	-1.097526	-0.862285	-1.171879	-0.855778	-0.693031
2017	146759.9	-0.596462	-0.960297	-0.864529	-1.196304	-0.895086	-0.610061

الملحق رقم 02 : علاقات الارتباط مابين المتغيرات

	GDPPC	GE	PS	RL	RQ	VA	CC
GDPPC	1.000000	0.860984	0.853317	0.642054	-0.575036	0.794943	0.651927
GE	0.860984	1.000000	0.734919	0.860442	-0.231966	0.798971	0.580054
PS	0.853317	0.734919	1.000000	0.497352	-0.285719	0.837003	0.591035
RL	0.642054	0.860442	0.497352	1.000000	0.033390	0.663135	0.489933
RQ	-0.575036	-0.231966	-0.285719	0.033390	1.000000	-0.180704	-0.365430
VA	0.794943	0.798971	0.837003	0.663135	-0.180704	1.000000	0.570424
CC	0.651927	0.580054	0.591035	0.489933	-0.365430	0.570424	1.000000

الملحق رقم 03 : نتائج التقدير

Dependent Variable: GDPPC
Method: Least Squares
Date: 05/27/19 Time: 10:29
Sample: 1996 2017
Included observations: 22

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GE	23029.97	12374.39	1.861099	0.0824
PS	23857.51	5555.468	4.294420	0.0006
RL	16105.89	9318.395	1.728397	0.1044
RQ	-21818.47	3233.961	-6.746672	0.0000
VA	2111.189	11483.12	0.183851	0.8566
CC	-1802.612	6885.063	-0.261815	0.7970
C	169217.3	6943.594	24.37027	0.0000

R-squared	0.966073	Mean dependent var	126346.9
Adjusted R-squared	0.952502	S.D. dependent var	15907.92
S.E. of regression	3466.993	Akaike info criterion	19.39333
Sum squared resid	1.80E+08	Schwarz criterion	19.74048
Log likelihood	-206.3267	Hannan-Quinn criter.	19.47511
F-statistic	71.18661	Durbin-Watson stat	1.813163
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم 04 : اختبار داربن واتسون

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

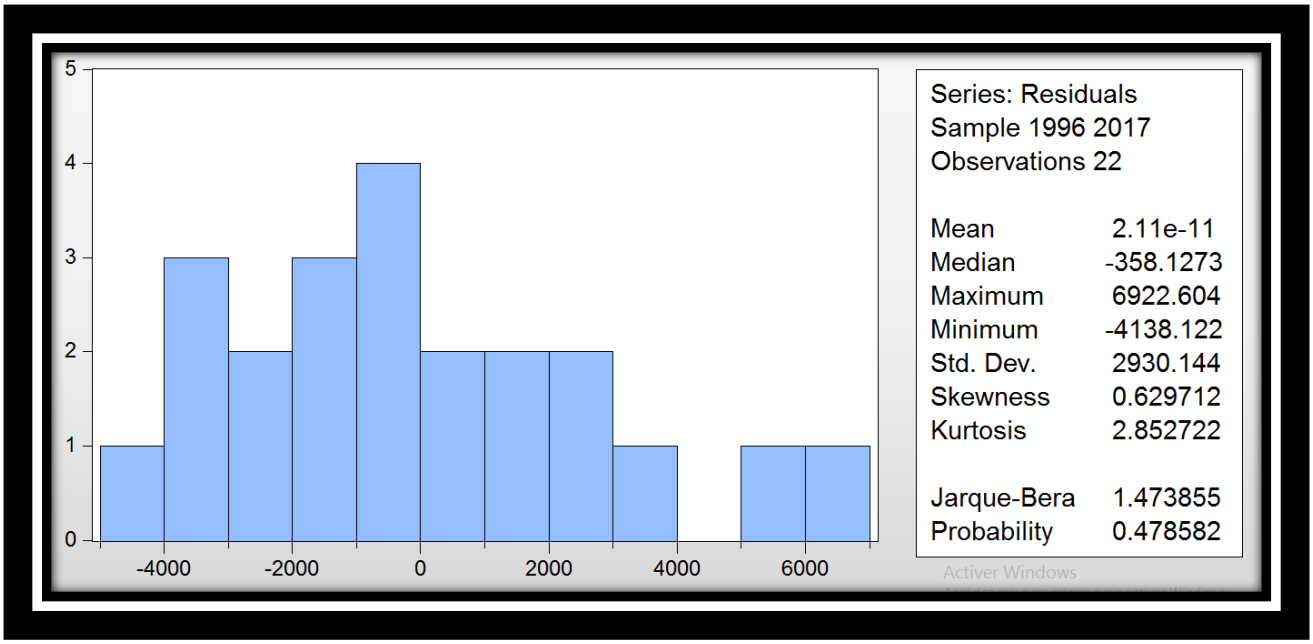
F-statistic	0.131876	Prob. F(1,14)	0.7219
Obs*R-squared	0.205300	Prob. Chi-Square(1)	0.6505

الملحق رقم 05 : اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.397632	Prob. F(6,15)	0.2786
Obs*R-squared	7.888869	Prob. Chi-Square(6)	0.2464
Scaled explained SS	3.397287	Prob. Chi-Square(6)	0.7576

الملحق رقم 06 : اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

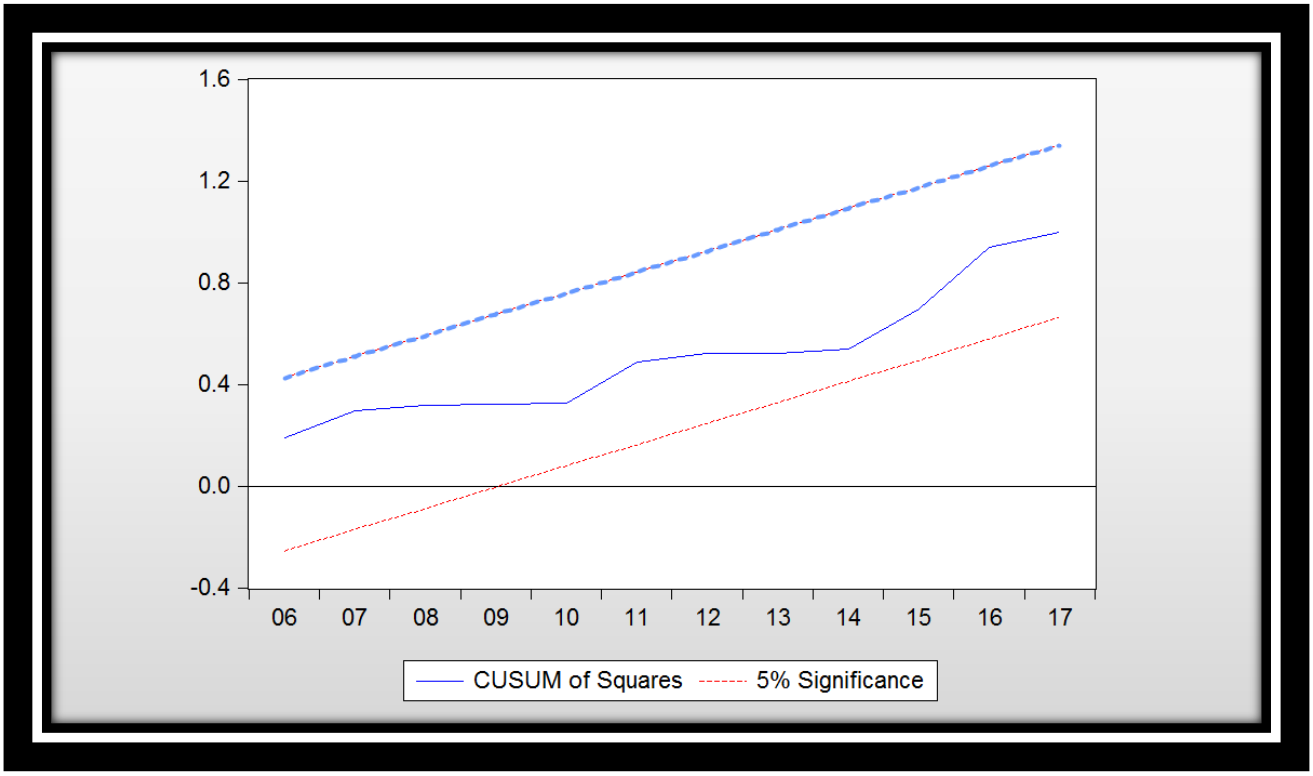


الملحق رقم 07 : اختبار مشكلة التعدد الخطي

Variance Inflation Factors
Date: 05/27/19 Time: 11:06
Sample: 1996 2017
Included observations: 22

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
GE	1.53E+08	126.4732	9.103869
PS	30863230	108.3061	4.552146
RL	86832488	123.6796	6.201129
RQ	10458504	16.22931	1.540654
VA	1.32E+08	240.9847	4.676329
CC	47404090	39.70342	1.895173
C	48213492	88.24401	NA

الملحق رقم 08 : اختبار استقرارية النموذج


1.6
1.2
0.8
0.4
0.0
-0.4
06
07
08
09
10
11
12
13
14
15
16
17
CUSUM of Squares
5% Significance